

تنمية الموارد البشرية

١/٢٢ التعليم العام

١/١/٢٢ المقدمة

يشكل النظام التعليمي محوراً أساسياً من محاور التنمية في المملكة، حيث يرتبط أثر التعليم بتحقيق تطلعات الأفراد واحتياجاتهم التعليمية، وفي الوقت نفسه يرتبط وبشكل مباشر باحتياجات المجتمع وتطوره في المجالات الإنتاجية والمعرفية. وفق هذا المنظور يصبح استشراف المستقبل التربوي وتحديد مضامين الاتجاهات التي تحكمه والاستراتيجيات اللازمة لتطوره من المهمات الرئيسة لخطط التنمية.

وتؤكد خطة التنمية التاسعة، على محورية التعليم في تحقيق التنمية البشرية وتعزيزها من خلال توسيع الخيارات المتاحة لأفراد المجتمع في اكتساب المعارف والمهارات والتمكين من الانتفاع من القدرات المكتسبة.

في هذا الإطار وجد الاهتمام في قطاع التعليم ترجمته الفعلية في الارتفاع الكبير في أعداد الطلبة، حيث شكل الطلاب السعوديون لجميع مراحل التعليم العام والعالي (٢٨٪) من إجمالي السكان السعوديين لعام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨).

إن تحقيق هذه الإنجازات لم يكن ممكناً لولا الالتزام التام للمملكة بتوفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق هذا الانتشار والتوسع في التعليم بجميع مراحلها. فقد ارتفعت الاعتمادات المالية المخصصة لتأهيل الموارد البشرية خلال السنوات ١٤٢٦/٢٥ - ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٨) من نحو ٦٩,٩ بليون ريال إلى نحو ١٠٤,٦ بليون ريال، وبمعدل نمو سنوي متوسط بلغ (٤,٤٪)، مما يؤكد التزام المملكة بتوفير الدعم المالي المطلوب للتوسع في الفرص التعليمية^(١).

مع إكمال تنفيذ المهمات الرئيسة في التوسع في فرص التعليم، تتقدم المهمات المرتبطة بالتطوير النوعي لتحتل الموقع الأبرز على سلم الأولويات لقطاع التعليم لتمكين النظام التعليمي من تبوء موقعه في بناء مجتمع المعرفة.

يتناول هذا الجزء من الفصل الوضع الراهن لقطاع التعليم العام موضعاً التطورات التي شهدتها خلال خطة التنمية الثامنة، ومستعرضاً أبرز القضايا والتحديات التي ينبغي

(١) في عام ١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦) بلغت حصة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة (٦,٢٪)، علماً أنه ولنفس العام كانت حصة تركيا (٣,٧٪)، واليابان (٤,٩٪)، وألمانيا (٥,١٪)، وفرنسا (٦,٠٪).

معالجتها خلال خطة التنمية التاسعة، كما يبرز توقعات الطلب على خدماته، ويُلقى الضوء على الرؤية المستقبلية، والأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة للقطاع في خطة التنمية التاسعة.

٢/١/٢٢ الوضع الراهن

١/٢/١/٢٢ رياض الأطفال

حظي تعليم ما قبل المرحلة الابتدائية باهتمام ودعم كبيرين من قبل وزارة التربية والتعليم في خطة التنمية الثامنة، حيث قضى التوجيه السامي رقم (٧/ب/٥٣٨٨) وتاريخ ١٤٢٣/٣/٣هـ (٢٠٠٢) بقيام وزارة التربية والتعليم، "بوضع خطة وبرنامج زمني يعتمد في خطة التنمية للدولة يهدف إلى التوسع التدريجي في إنشاء رياض الأطفال في عموم أنحاء المملكة مع الاستفادة من القطاع الخاص (التعليم الأهلي) في تحقيق هذا الهدف"، وعلى أن يتم "بناء مناهج تربوية فاعلة لرياض الأطفال".

ونتيجة لهذا الاهتمام، فقد ازداد عدد الأطفال الملتحقين برياض الأطفال من ٩٦,١ ألف طفل في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى ١٠٣,١ ألف طفل في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، وبمعدل نمو سنوي متوسط قدره (١,٨٪)، الجدول (١/١/٢٢).

كما شهدت الخطة الثامنة صدور قرار مجلس الوزراء رقم (٦٠) وتاريخ ١٤٣٠/٢/٢٨هـ (٢٠٠٩)، بشأن محضر اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري الخاص بدراسة زيادة فرص عمل المرأة في المجالات التي تناسبها في الأجهزة الحكومية، والذي تضمن التأكيد على "الإسراع في جعل رياض الأطفال جزءاً لا يتجزأ من مسار التعليم، وقصر التوظيف فيه على العناصر النسائية".

الجدول (١/١/٢٢)

التطور في رياض الأطفال

خطة التنمية الثامنة (*)

معدل النمو السنوي المتوسط (%)	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	
١,٣	١٤٧٢	١٣٩٦	رياض الأطفال
٤,٥	٦٥٦٨	٥٥١٤	فصول
١,٨	١٠٣١٢٥	٩٦٠٧٣	الأطفال المقيدون
٠,٣	١٠١٨٤	١٠٠٤٩	معلمات

(*) المتحقق حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.
المصدر: وزارة التربية والتعليم، التقارير الإحصائية السنوية.

الصفحة

٣٦٢

٢/٢/١/٢٢ التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي

يشكل التوسع الكبير في التعليم الابتدائي أحد المعطيات الأساسية لنجاح السياسات التربوية بالمملكة ذات العلاقة بتوفير الفرص التعليمية للأطفال. حيث ارتفعت معدلات الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي من (٧٦,٨٪) عام ١٤١١/١٠هـ (١٩٩٠) إلى (٨٤,٩٪) عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨). وبشكل عام، فقد ارتفع عدد المقيدین من ٤,٣٦ مليون طالب وطالبة عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى ٤,٧٢ مليون طالب وطالبة عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، وبمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٢٪). وقد صاحب هذا النمو في معدلات الالتحاق تزايد التزام الأسر السعودية في إلحاق أبنائها من البنين والبنات بالنظام التعليمي، حيث شكّلت البنات (٤٧,٥٪) من مجموع الطلبة السعوديين المقيدین في التعليم العام لعام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، وكان لتعليم البنات ما نسبته (٤٩,٧٪) من مجموع المدارس، و(٥١,٦٪) من مجموع المعلمين.

الجدول (٢/١/٢٢)

التطور في التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي
خطة التنمية الثامنة (*)

معدل النمو السنوي المتوسط (%)	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	
٢,٠	٢٥٩٠٢	٢٣٩٥٥	عدد المدارس
٢,٠	٢١٢١٠٩	١٩٦٠٨٧	عدد الفصول
			عدد الطلبة المستجدين:
١,١	٤٢٠٠٠٨	٤٠٢٣٥٦	- الابتدائية
٣,٨	٣٨٥٥١٩	٣٣٢٦٤٧	- المتوسطة
١,٩	٣٣٠٥١١	٣٠٦٦٧١	- الثانوية
			عدد الطلبة المقيدین:
٠,٩	٢٤٦٩٨٦٣	٢٣٨٥٥٠١	- الابتدائية
٢,٥	١١٨٨٨٩٨	١٠٧٨٠٢٦	- المتوسطة
٤,٤	١٠٥٨٥١٤	٨٩٢١٣١	- الثانوية
٢,٠	٤٧١٧٢٧٥	٤٣٥٥٦٥٨	جملة
٧,٦	٣٢١٠٤٣	٢٣٩٣٧٩	خريجو الثانوية
٣,٦	٤٣٦٥٢٦	٣٧٩٥٣٨	عدد المعلمين
	٩٤,٣	٩٣,٠	السعودية في المعلمين (%)

(*) المتحقق حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.

المصدر: وزارة التربية والتعليم، التقارير الإحصائية السنوية.

يتطلب التوسع في فرص التعليم العام وتوفير المستلزمات الضرورية لتطويره، مراجعة تفصيلية للمؤشرات التعليمية حسب المناطق لرصد خصائص توزيع هذه الفرص بين مناطق المملكة المختلفة. ويبين الجدول (٣/١/٢٢) توزيعاً للفرص التعليمية ومستلزماتها الأساسية (من مدارس وفصول ومعلمين) حسب المناطق الإدارية الثلاث عشرة حيث يتبين أن معدلات المناطق تدور حول المعدل الوطني المتوقع لهذه الخدمات.

الجدول (٣/١/٢٢)
التعليم العام (الابتدائي والمتوسط والثانوي) حسب المناطق الإدارية
٢٨/٢٩٤١هـ - (٢٠٠٨)

المنطقة	مدارس	فصول	طلاب	معلمون	معلم/طالب	طالب/مدرسة	طالب/فصل
الرياض	٥٤٨٣	٤٨٤٦٧	١١١٥٠٣١	١٠٠٩١٠	١١	٢٠٣	٢٣
مكة المكرمة	٤٩٧٥	٤٨٠٨٨	١١١٢٣٧٤	٩٦٨٠١	١١	٢٢٤	٢٣
المدينة المنورة	١٨٤٩	١٤٤٦٣	٣٣٥٢٤٣	٢٩٦٢٠	١١	١٨١	٢٣
القصيم	١٨٦٨	١٢٣٣٨	٢٣٣٣٠٨	٢٥٧٢٢	٩	١٢٥	١٩
الشرقية	٢٦٤٦	٢٦٦١٣	٦٨١٦٢١	٥٧٧٩٠	١٢	٢٥٨	٢٦
عسير	٣٠٩٨	٢٠٠٣٤	٣٧١٢٥٠	٤١٢٥٧	٩	١٢٠	١٩
تبوك	٧٩٤	٦٤٩٤	١٥٨٧٣٢	١٢٣١٦	١٣	٢٠٠	٢٤
حائل	١٠٤٤	٦٨٠٣	١١٦٣٠٩	١٣٦٥٥	٩	١١١	١٧
الحدود الشمالية	٣٥٩	٢٧٦٦	٦٦٢٨٠	٦٠٠٠	١١	١٨٥	٢٤
جازان	١٧٥٦	١٢٦٢٠	٢٥٧٥٢٠	٢٣٤٥٣	١١	١٤٧	٢٠
نجران	٥٣٥	٤١٠١	٩٥٣٥٩	٨٧٢٢	١١	١٧٨	٢٣
الباحة	٩٢١	٤٩٦٨	٧٥٠٦٩	١٠١٤٦	٧	٨٢	١٥
الجوف	٥٧٤	٤٣٥٥	٩٩١٧٩	١٠١٣٤	١٠	١٧٣	٢٣
الإجمالي	٢٥٩٠٢	٢١٢١٠٩	٤٧١٧٢٧٥	٤٣٦٥٢٦	١١	١٨٢	٢٢

المصدر: وزارة التربية والتعليم، التقارير الإحصائية السنوية.

وفيما يتعلق بمعدل معلم/طالب لعام ٢٨/٢٩٤١هـ - (٢٠٠٨)، فقد تراوح حسب المناطق بين (١٣:١) لمنطقة تبوك و(٧:١) لمنطقة الباحة. في حين كانت المعدلات في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية مساوية أو قريبة من المعدل العام (١١:١). ويعزى انخفاض هذا المعدل، موازنة بالمعدلات العالمية، إلى حسابات ديموغرافية، واضطرار وزارة التربية والتعليم إلى توفير مدارس ومعلمين لتجمعات سكانية صغيرة مما أدى بالنتيجة إلى خفض هذه المعدلات موازنة بالمعدلات العالمية.

٣/٢/١/٢٢ مخرجات التعليم الثانوي

يتوزع الطلبة والطالبات خلال التعليم الثانوي على عدد من المسارات تشكل المدخل للتعليم العالي، والتوزيع اللاحق على الاختصاصات، وخلال المدة ١٤٢٤-١٤٢٩هـ (٢٠٠٤-٢٠٠٨) يتضح توجه خريجي طلبة المرحلة الثانوية نحو المسار العلمي، حيث بلغ معدل النمو السنوي المتوسط لخريجي الأقسام العلمية (٩,٤٪)، في حين بلغ هذا المعدل للطالبات (٨,٨٪) خلال المدة نفسها، واستمرت غلبة مخرجات اختصاص المسار الأدبي للطالبات، رغم انخفاضها من نحو (٦٢,٣٪) في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٥٧,٨٪) عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨). وأخذاً في الحسبان التوجهات الحالية للجامعات في التوسع في الاختصاصات التي تتطلب تهيئة أوسع وأعمق في العلوم الطبيعية، فإن هناك ضرورة لتشجيع الالتحاق بالمسارات التخصصية في التعليم الثانوي خاصة للبنات وبما يتفق مع التوجه في مرحلة التعليم العالي.

الجدول (٤/١/٢٢)

التطور في مخرجات التعليم الثانوي
خطة التنمية الثامنة (*)

السنوات	طلبة		طالبات		الإجمالي	
	مجموع	علمي (%)	مجموع	علمي (%)	مجموع	علمي (%)
١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١١٨٠٧٠	٧٥٨٧٢	١٢١٣٠٩	٤٥٧٩٢	٢٣٩٣٧٩	١٢١٦٦٤
١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	١٦٨٩٤٩	١٠٨٥٢٢	١٥٢٠٩٤	٦٤٢٥٩	٣٢١٠٤٣	١٧٢٧٨١
معدل النمو السنوي المتوسط (%)	٩,٤		٨,٨		٩,٢	

(*) المتحقق حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.

المصدر: وزارة التربية والتعليم، التقارير الإحصائية السنوية.

٤/٢/١/٢٢ مساهمة التعليم العام الأهلي

بدأ العمل بأول نظام عام للمدارس الأهلية في عام ١٣٥٧هـ (١٩٣٨)، حيث أدى القطاع الخاص عملاً مهماً في توفير التعليم العام بمراحله كلها، وقد ارتفع مجموع طلبة التعليم الأهلي من ٣٤٥,٣ ألف طالب وطالبة عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى ٤٨٣,٨ ألف طالب وطالبة عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، الجدول (٥/١/٢٢).

الجدول (٥/١/٢٢)
إسهامات التعليم العام الأهلي
٢٨/٢٩٤١ هـ (٢٠٠٨)

المرحلة	مدارس		طلاب		معلمون	
	مجموع	أهلي (%)	مجموع	أهلي (%)	مجموع	أهلي (%)
رياض الأطفال	١٤٧٢	٦٥٠	١٠٣١٢٥	٥٢٨٢١	١٠١٨٤	٤٨١٠
الابتدائية	١٣٤٧٩	١٠٢١	٢٤٦٩٨٦٣	٢٠٠٣٢٤	٢٢٩٦٨٦	١٩٤٧٥
المتوسطة	٧٦٩١	٧٨٦	١١٨٨٨٩٨	٨٣٧٧٤	١١٦٣٤٩	٧٣٦١
الثانوية	٤٧٣١	٦٠٢	١٠٥٨٥١٤	١٤٦٨٣٧	٩٠٤٩١	١٠٤٧٦
الإجمالي	٢٧٣٧٣	٣٠٥٩	٤٨٢٠٤٠٠	٤٨٣٧٥٦	٤٤٦٧١٠	٤٢١٢٢

المصدر: وزارة التربية والتعليم، التقارير الإحصائية السنوية.

وقد شكل طلبة التعليم الأهلي ما نسبته (١٠٪) من إجمالي طلبة التعليم العام في عام ٢٨/٢٩٤١ هـ (٢٠٠٨)، وكان للطلاب المقيدون بالمرحلة الابتدائية النسبة الأعلى بين الطلاب المقيدون بالتعليم الأهلي والتي بلغت (٤١,٤٪).
إن تشجيع النمو في التعليم الأهلي، وعلى المستويين الكمي والنوعي يشكل توجهاً تسعى وزارة التربية والتعليم إلى تعزيزه خلال خطة التنمية التاسعة.

الصفحة
٣٦٦

٥/٢/١/٢٢ القضاء على الأمية

تؤكد التجارب التنموية على أولوية القضاء على الأمية كأحدى المهمات الأساسية لأهداف التنمية. فدون مجتمع متعلم وقوى عاملة متعلمة سيكون من الصعب، بل من المستحيل، تحقيق تقدم فاعل للوصول إلى مجتمع المعرفة أو حتى تحقيق الأهداف القطاعية المرسومة.

وتظهر بيانات التعداد العام للسكان لعام ٢٤/٢٥٤١ هـ (٢٠٠٤)، وبيانات البحث الديموغرافي للعام ٢٧/٢٨٤١ هـ (٢٠٠٧)، انخفاض نسبة الأمية بين الذكور والإناث لأعمار ١٥ سنة فما فوق، من (٢٥,٨٪) إلى (٢٣,٦٪) للإناث ومن (٩,٨٪) إلى (٨,٦٪) للذكور، وانخفاض نسب الأمية بين الشباب (فئة العمر ١٥-٢٤)، إلى (٤,٣٪) للذكور، و(٤,٨٪) للإناث.

وعليه ينبغي أن تتركز المهمة الآنية للقضاء على الأمية في المملكة لجميع الأميين في سن العمل (فئة العمر ١٥-٤٥)، خاصة أن العمل جارٍ ومستمر في ضمان التحاق الأطفال بالتعليم الابتدائي وبما يكفل القضاء على الأمية.

الجدول (٦/١/٢٢)
التطور في تعليم الكبار
خطة التنمية الثامنة (*)

السنة	مدارس	فصول	الدارسون المستجدون	إجمالي الدارسين	الدارسون السعوديون	خريجون
١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	٣٦٢١	٩٢٩٨	٣٤٠٩٥	٨٠٥٤٤	٦٣٤١٠	٢٣٨١٥
١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	٤٥٢٨	١٠٨٠١	٣٨٦٦١	١٠١٥٣٧	٨٢٣٦٢	٢٨٨٦١
معدل النمو السنوي المتوسط (%)	٥,٧	٣,٨	٣,٢	٦,٠	٦,٨	٤,٩

(*) المتحقق حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.
المصدر: وزارة التربية والتعليم، التقارير الإحصائية السنوية.

يستنتج من بيانات وزارة التربية والتعليم للعام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) الجدول (٦/١/٢٢) أن مجموع الفصول المتاحة لتعليم الكبار بلغ نحو ١٦٩٣ فصلاً للذكور، و٩١٠٨ فصول للإناث. وبلغ مجموع عدد الدارسين نحو ١٧,١ ألف من السعوديين، و٦٥,٣ ألف من السعوديات. في حين تشير البيانات المتاحة من نتائج البحث الديموغرافي لعام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧) إلى وجود ١٨٧,٢ ألف من الذكور الأميين ونحو ٧٥٩,٩ ألف من الإناث الأميات. وبموازنة إمكانات الاستيعاب لمدارس تعليم الكبار مع هذا الحجم، يتضح أن استهداف القضاء على أمية هذه الأعداد يتطلب حشد جهود استثنائية لتحقيق هذا الهدف.

٦/٢/١/٢٢ التطوير المؤسسي والتنظيمي

تسعى وزارة التربية والتعليم إلى إعادة هيكلة قطاع التعليم العام من خلال منظومة تكاملية تشمل الجوانب التشريعية والتخطيطية والتنظيمية والتنفيذية، مع تعزيز مهمة القطاع الخاص وبما يخدم العملية التربوية التعليمية.

ويعد مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير التعليم العام (تطوير) والذي صدر بالأمر السامي الكريم رقم (١٠٨٧/م ب) وتاريخ ١/٢٦/١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)، ويشمل أربعة برامج رئيسية، لبنة رئيسية في هذا المجال. ويهدف المشروع إلى:

- تطوير المناهج التعليمية بمفهومها الشامل لتستجيب للتطورات العلمية والتقنية الحديثة، وتلبي الحاجات القيمية والمعرفية والمهنية والنفسية والبدنية والعقلية والمعيشية لدى الطالب والطالبة.
- إعادة تأهيل المعلمين والمعلمات، وتهيئتهم لأداء مهماتهم التربوية والتعليمية بما يحقق أهداف المناهج التعليمية المطورة.

- تحسين البيئة التعليمية وتأهيلها وتهيئتها لإدماج التقنية والنموذج الرقمي للمنهج لتكون بيئة الفصل والمدرسة بيئة محفزة للتعلم من أجل تحقيق مستوى أعلى من التحصيل والتدريب.
 - تعزيز القدرات الذاتية والمهارية والإبداعية وتنمية المواهب والهوايات وإشباع الرغبات النفسية لدى الطلاب والطالبات، وتعميق المفاهيم والروابط الوطنية والاجتماعية من خلال الأنشطة غير الصفية بمختلف أنواعها.
- وقد صدر المرسوم الملكي الكريم رقم (م/٧٥) وتاريخ ٦/١١/٢٩هـ الموافق على الترخيص بتأسيس شركة تطوير التعليم القابضة. وتمثل أغراض الشركة في تقديم جميع الخدمات التربوية الأساسية والمساندة، وتطوير المشاريع التربوية وإنشائها وتشغيلها وصيانتها، والقيام بالأعمال والأنشطة المتصلة أو المتعلقة بذلك. ويناط بهذه الشركة تنفيذ مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير التعليم العام وتنفيذ البرامج التطويرية الإضافية.

٣/١/٢٢ القضايا والتحديات

١/٣/١/٢٢ معدلات النجاح والرسوب والتسرب

الصفحة

٣٦٨

تعد معدلات النجاح والرسوب والتسرب من أبرز مؤشرات قياس كفاءة أداء النظام التعليمي. حيث إن مراجعة البيانات التفصيلية لهذه المعدلات تمكن من رصد أداء الطلاب والمؤسسات التعليمية التي يدرسون فيها على حد سواء. كما يمكن لهذا الرصد الإسهام في تطوير المناهج وتحسين طرائق التدريس والتعلم وغيرها. وبطبيعة الحال فإن جودة هذا المقياس تتأثر إلى حد كبير بجودة الامتحانات ومن ثم الوثوق بنتائجها أداة للقياس.

وتشير الدراسات المتعلقة بالفاعلية الداخلية للنظام التعليمي خلال سنوات الخطة الثامنة، إلى وجود تحسن في نسب الرسوب والتسرب موازنة بما كانت عليه في سنوات الخطة السابعة، حيث تراوح متوسط نسب الراسبين من الطلبة والطالبات الذين يشغلون مقاعد لسنوات إضافية في النظام في سنوات الخطة الثامنة بين (٣٪ - ١٤,٦٪) موازنة بنحو (٤,٨٣٪ - ٢١,٣٩٪) في سنوات الخطة السابعة، وذلك للصفوف من الصف الأول وحتى الصف الثاني عشر. ورغم هذا التحسن إلا أنه ما زالت الحاجة ملحة لإجراء دراسات واسعة وتفصيلية حول الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي وبجميع مراحلها، وبما يمكن من التوصل إلى استنتاجات تشكل أرضية صلبة للارتقاء بها إن كان ذلك على مستوى تطوير كفاءة الطاقات التدريسية أو إعادة النظر بالمناهج أو طرائق التعليم أو غيرها.

تهتم الدول بتحسين البيئة المدرسية لكونها عنصر جذب للطلاب وعاملاً مهماً في رفع مستواهم التحصيلي، وتمثل البيئة المدرسية داخل الفصل وخارجه عاملاً مهماً في عملية التعليم والتعلم والتدريب وتساعد المعلمين على تأدية عملهم المناط بهم بمستوى عالٍ من الكفاءة والجودة، وتشجع الطلاب على المشاركة والتفاعل وتطبيق التعلم الذاتي ورفع مستوى تحصيلهم الدراسي. ويستلزم ذلك وجود التجهيزات المناسبة من معامل للحاسب الآلي ومعامل للغات ومختبرات وفصول مجهزة بمتطلبات التعلم الإلكتروني، وصلات أنشطة رياضية وقاعات ثقافية، إضافة إلى توظيف تقنية المعلومات والاتصالات ودمجها في التعليم. ولتوفير هذه البيئة، يتطلب الأمر إكمال تعميم المباني المدرسية الحكومية وإحلالها محل المباني المستأجرة والتي لا تستوفي الشروط المطلوبة للعملية التعليمية، وحل جميع المشكلات التي تعترض هذا التوجه، خاصة ما يتعلق بتوفير الأراضي وتكليف مقاولين ذوي كفاءة بتنفيذ هذه المشاريع.

يشكل تطوير نوعية التعليم في المملكة الموضوع الأكثر أهمية وتحدياً خلال خطة التنمية التاسعة، فهو مركز الثقل في العملية التعليمية والتربوية والعنصر الأساس في ضمان مخرجات تعليمية يمكن أن تسهم بفاعلية في التنمية، ودون ضمان النوعية العالية في النظام التعليمي فإن مخرجات التعليم ستكون عبئاً على الجهد التنموي. إن الانتشار المعرفي يلقي بالمسؤولية على عاتق أجهزة التعليم لتحسين قدرتها على التكيف مع ما أحدثته التقدم العلمي من متغيرات، ومن ذلك إعادة النظر في مناهج التعليم، وتنظيم المعارف والخبرات والمهارات على نحو يسمح بتجديدها وتعميقها وإكساب الطالب قدرات التعلم الذاتي. وتعمل وزارة التربية والتعليم على تنفيذ مجموعة من مشاريع التطوير النوعي للتعليم، فهناك المشروع الشامل لتطوير المناهج، ومشروع نظام المقررات للتعليم الثانوي، ومشروع تطوير مناهج الرياضيات والعلوم، ومشروع تطوير مناهج اللغة الإنجليزية. كما أن مشروع الملك عبد الله لتطوير التعليم بشموله للعناصر الأساسية لتعزيز نوعية التعليم في المملكة يمثل نقلة نوعية في تجديد أوضاع النظام التعليمي وتحديثه والنهوض به.

مع الأخذ في الحسبان أن العملية التعليمية تتركز حول وجود معلمين أكفاء ومؤهلين لإعداد أجيال قادرة على الفهم السليم والاستيعاب والتطوير والابتكار، وهو ما يتطلب إعادة

تأهيل المعلمين ورفع كفاءتهم التعليمية وتطوير قدراتهم التدريسية والقيادية، من خلال جعل عملية تدريبهم عملية تفاعلية مستمرة، إضافة إلى تزويدهم بالمهارات والخبرات في مجال تقنية المعلومات والاتصالات لتمكينهم من توظيفها في مجالات التدريس، وتنمية السمات الايجابية في شخصياتهم وتعزيز روح الانتماء والولاء للوطن ولمهنة التدريس. ويتأتى ذلك من خلال قياس الكفايات المطلوبة لدى المعلمين بشكل دوري ورفع معايير التوظيف للمعلم (الالتحاق بمهنة التدريس).

كما أن ضمان تحقيق الارتقاء والنهوض النوعي بالتعليم لا يمكن حصرهما بمدة زمنية قصيرة أو بخطة واحدة فهي عملية مستمرة ودائمة تأخذ أشكالاً وأبعاداً متعددة. فالمملكة قد باشرت منذ مدة في إجراءات الارتقاء والنهوض بقطاع التعليم وهي ليست حديثة العهد بهذا الشأن، ولكن المطلوب هو استدامة هذه الجهود وتعزيزها وتطويرها وضمان توفير كامل الدعم لإنجاحها.

٤/٣/١/٢٢ الرعاية التربوية للطفولة المبكرة

يتزايد الاهتمام العالمي بتطوير الرعاية للطفولة المبكرة وتوسيعها، وبما يمكن من تعزيز رفاهية الأطفال في سنوات أعمارهم المبكرة، وترجمته إلى برامج تعنى بتطوير مختلف الجوانب في حياة الطفل. وقد أولت المملكة هذا الشأن أولوية كبيرة وخاصة فيما يتعلق بالجوانب الصحية والتعليمية. غير أن هناك جانباً يتعلق بالرعاية التربوية للطفولة المبكرة لا يزال بحاجة إلى دعم، حيث يفترض أن تشكل رياض الأطفال الأساس في البرامج التي تقدمها الدولة لتنمية المهارات المعرفية واللغوية للأطفال الصغار (دون السن المدرسي) وتعزيزها، علاوة على عملها في تنميتهم اجتماعياً، بحيث تكمل رياض الأطفال الرعاية التي يتلقاها الأطفال في المنزل بشكل مبرمج وعلمي.

إلا أنه رغم أهمية هذه المرحلة التعليمية فإن نسبة الأطفال السعوديين الملحقين برياض الأطفال إلى الفئة العمرية المماثلة من السكان لا تزال في حدود (١٠٪)، في حين أن المعدل العام للدول العربية في حدود (١٨٪)، وهو ما يتطلب تغيير النظرة السائدة حول رياض الأطفال لكونها استثماراً له مردود اقتصادي واجتماعي على المدى البعيد، فلا يزال العديد من رياض الأطفال الحكومية ملحقة بالمدارس الابتدائية مما يؤدي إلى ضعف الإمكانيات الاستيعابية للأطفال، وبما يشير إلى ازدواجية المشكلة. فمن جهة هناك ضعف في الطلب وفي الوقت نفسه ضعف في إمكانيات توسيع الطلب واستيعابه، مما يتطلب مساعي استثنائية لمعالجة هذه الإشكاليات.

إن تنفيذ برنامج رائد لتوفير فرص إضافية لالتحاق الأطفال برياض الأطفال يتطلب مخصصات مالية كافية لغرض توفير المباني والأجهزة والمعدات الضرورية لتكامل العملية التربوية، ويتطلب إلى جانب ذلك توفير الطاقات التعليمية المؤهلة والمدربة، إضافة إلى المناهج التربوية الخاصة بالمرحلة. كما يجب أن يكون هناك دور فاعل للقطاع الخاص والجمعيات الخيرية في تحقيق هذا التوسع ووضوح كاف لآليات الدعم والتحفيز من قبل الدولة لتفعيل هذه المشاركة.

٤/١/٢٢ توقعات الطلب

ستعمل وزارة التربية والتعليم خلال مدة الخطة التاسعة على توفير فرص التعليم وتحسين معدلات الالتحاق بمراحله المختلفة، وتعزيز إسهام التعليم الأهلي في ذلك، وفق الآتي:

١/٤/١/٢٢ رياض الأطفال

يتوقع في نهاية خطة التنمية التاسعة أن تصل نسبة التحاق الأطفال برياض الأطفال إلى نحو (١٦٪) من الأطفال في العمر المماثل، ليصل أعداد الأطفال المقيدين في رياض الأطفال إلى نحو ١٥٦ ألف طفل، وأعداد رياض الأطفال إلى ١٨١٨ روضة أطفال، وأعداد المعلمات إلى ١٠,٢ ألف معلمة. ويتطلب ذلك مباني منفصلة لرياض الأطفال عن مدارس المرحلة الابتدائية، وتوفير التدريب لجميع معلمات رياض الأطفال وإدارياتها، وتطوير حزمة من الآليات لتحفيز وتشجيع التوسع في رياض الأطفال الأهلية.

الجدول (٧/١/٢٢)
توقعات الطلب على رياض الأطفال (الأطفال المقيدون)
خطة التنمية التاسعة

المنطقة	١٤٣١/٣٠هـ - (٢٠٠٩)	١٤٣٦/٣٥هـ - (٢٠١٤)
الرياض	٣٣٥٦٧	٤٨٦٦٨
مكة المكرمة	٢٤٣٣٣	٣٧٦١٠
المدينة المنورة	٥٢٥٦	٧٧٠٤
القصيم	٤٣٩٧	٦٧٠٤
الشرقية	١٧٩٥١	٢٣٨٥٣
عسير	٤٦٧٨	٨٧٣١
تبوك	٣٠١٠	٤٥٥٣
حائل	١٣٣٩	٢٩٨٩
الحدود الشمالية	١٤٩٥	٣٥٥٩
جازان	٣٠٠١	٤٩٨٩
نجران	١٣٧٢	١٧١٥
الباحة	٩٧٨	١٧٧٤
الجوف	١٧٦٨	٣٠٥٣
الإجمالي	١٠٣١٤٥	١٥٥٩٠٢

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

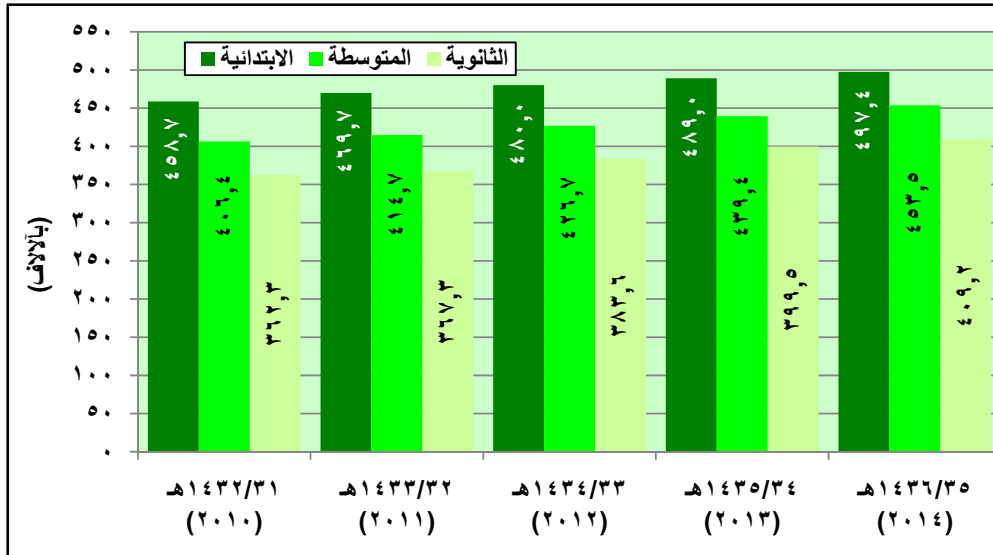
٢/٤/١/٢٢ التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي

□ الطلاب :

يتوقع تحقيق معدل نمو سنوي متوسط للمستجدين في المرحلة الابتدائية قدره (٢٪)، بما يقود إلى الارتفاع بنسبة الالتحاق الصافي في الصف الأول الابتدائي إلى (١٠٠٪) وذلك تطبيقاً لقرار إلزامية التعليم في هذه المرحلة. وضماناً لتحقيق هذه النسبة تتولى وزارة التربية والتعليم تطوير الآليات الفاعلة لضمان إحقاق من هم في عمر (٦ سنوات) بالصف الأول ابتدائي، مع استمرار العمل بنظام التقويم المستمر في ترفيع الطلاب للصف الأعلى. كما يتوقع تحقيق معدلات التحاق لمخرجات التعليم الابتدائي بالصف الأول المتوسط بنسبة لا تقل عن (٩٨٪). وتحقيق معدل نمو سنوي متوسط للمستجدين في هذه المرحلة قدره (٢,٨٪)، وتطوير نسب النجاح لتبلغ (٩٧٪) بنهاية الخطة التاسعة.

الشكل (١/١/٢٢)

توقعات تطور أعداد المستجدين من الطلاب والطالبات حسب المراحل
خطة التنمية التاسعة



المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

وتسعى الخطة إلى تحقيق معدلات التحاق لمخرجات التعليم المتوسط بالصف الأول ثانوي بنسبة لا تقل عن (٩٥٪). وتحقيق معدل نمو سنوي متوسط للمستجدين في هذه المرحلة قدره (٣,١٪). وتطوير نسب النجاح لتبلغ (٩٥٪) بنهاية الخطة التاسعة. مع التوسع في الفرع العلمي ليشكل الطلاب والطالبات المتخرجون من الفرع العلمي مع نهاية الخطة التاسعة نحو (٦٠٪) من إجمالي الطلاب المتخرجين من التعليم الثانوي.

الصفحة

٣٧٢

الجدول (٨/١/٢٢)
توقعات أعداد المقريدين من الطلاب والطالبات في مراحل التعليم العام (ابتدائي ومتوسط وثانوي)
خطة التنمية التاسعة

المنطقة	١٤٣١/٣٠هـ - (٢٠٠٩)	١٤٣٦/٣٥هـ - (٢٠١٤)
الرياض	١١٣٢٢٢٠	١٢٥٩٣٩١
مكة المكرمة	١١١٩٩٩٢	١٢٤٩٨٣٨
المدينة المنورة	٣٥٨٥٥٨	٣٧٤١٥٥
القصيم	٢٣٤٦٤٩	٢٦٤٨٢٨
الشرقية	٦٩٣٦١٥	٧٥٩٤٥٦
عسير	٣٧١٦٩٠	٤١٤٤٩٠
تبوك	١٦٨٦١٤	١٨٠٤٤٥
حائل	١١٨٠٧٧	١٢٩٤٩٥
الحدود الشمالية	٦٥٧٤٠	٧٦٤٢٣
جازان	٢٣١٥٧٣	٢٩٩٣٢٤
نجران	٩٨٧٦٣	١٠٥٦١٣
الباحة	٧١٧٠٤	٨٠١٣٨
الجوف	٩٦٥٧٨	١١٣٥٧٣
الإجمالي	٤٧٦١٧٧٣	٥٣٠٧١٦٩

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

الجدول (٩/١/٢٢)
توقعات توزيع الخريجين في التعليم الثانوي حسب الفرع
خطة التنمية التاسعة

السنوات	طلبة		طالبات	
	أدبي (%)	علمي (%)	أدبي (%)	علمي (%)
١٤٣٢/٣١هـ - (٢٠١٠)	٦٦٨٦٦	٣٥,٨	٩٣١٧٨	٥٦,٥
١٤٣٣/٣٢هـ - (٢٠١١)	٦٤١٣٠	٣٣,١	٩٣٠٦٢	٥٤,٣
١٤٣٤/٣٣هـ - (٢٠١٢)	٦٥١٣٨	٣٢,٣	٩٤١٣٦	٥٢,٧
١٤٣٥/٣٤هـ - (٢٠١٣)	٦٥٥١٩	٣١,٧	٩٦١٤٣	٥١,٦
١٤٣٦/٣٥هـ - (٢٠١٤)	٦٥٩٧٨	٣٠,٩	٩٨٧١٨	٥٠,٧

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

□ المباني المدرسية :

يتم تحديد الاحتياج من المدارس وفقاً للنمو السكاني والإحلال للمباني المستأجرة وفصل المدارس الملحقة بمدارس أخرى وتغطية المدارس المحدثه وتعويض المباني المتهالكة للمدارس القائمة، وذلك وفق ضوابط افتتاح المدارس وإغلاقها في المدن والقرى والهجر، الصادرة بالأمر السامي رقم (٧/ب/٥٦٥٢) وتاريخ ٥/٣/١٤٢٣هـ.

ويبلغ الاحتياج من المباني المدرسية نحو (٦٠٥٠) مشروعاً ما بين مجتمعات تعليمية ومدارس نماذج مختلفة ومدارس نماذج صغيرة ومدارس نموذجية ثانوية كبيرة ومدارس للقرى والهجر، تستهدف خطة التنمية التاسعة تنفيذ (٣٧٥٠) مبنى مدرسي منها، تمثل نحو (٦٢٪) من الاحتياج. إضافة إلى المشاريع التي تم ترسيبها ضمن المشاريع الممولة من فائض إيرادات الميزانية وعددها (١٣٥١) مشروعاً.

الجدول (١٠/١/٢٢)

توقعات الطلب على المباني المدرسية
خطة التنمية التاسعة

المنطقة	إجمالي الطلب على المباني المدرسية	المستهدف خلال خطة التنمية التاسعة	المشاريع الممولة من فائض إيرادات الميزانية
الرياض	١٢٥٣	٨٠٧	٢١٦
مكة المكرمة	١٢٠٥	٧٤٩	٢٥٥
المدينة المنورة	٤٥٦	٢٧٧	٨٦
القصيم	٤٢٧	٢٦٨	٨٨
الشرقية	٨٠٨	٥١٢	١٠٧
عسير	٥٥٩	٣٥٣	١٤٦
تبوك	١٢٠	٧٤	٤٤
حائل	٢١٧	١٣٠	٨٣
الحدود الشمالية	١٦٧	٦٦	٣٨
جازان	٤٢١	٢٤٩	١٢٧
نجران	١١٢	٦٧	٧٢
الباحة	١٣٨	٨٨	٣٢
الجوف	١٦٧	١١٠	٥٧
الإجمالي	٦٠٥٠	٣٧٥٠	١٣٥١

المصدر: وزارة التربية والتعليم، ووزارة الاقتصاد والتخطيط.

٥/١/٢٢ استراتيجية التنمية

١/٥/١/٢٢ الرؤية المستقبلية

نظام تعليمي متكامل يتطلع إلى إرساء أساس متين لقاعدة التعليم العام في المملكة، يسانده في ذلك طاقات تعليمية مدربة وعالية التأهيل، ولديها القدرة على تطوير قدرات الطلاب وإكسابهم مهارات إدراكية وابتكارية، مستهدياً بمتطلبات مجتمع المعرفة.

٢/٥/١/٢٢ الأهداف العامة

— تطوير البيئة التعليمية لتلبية المتطلبات الكمية والنوعية للمرحلة المقبلة.

- بناء مناهج تعليمية متطورة تحقق تطويراً شاملاً للطالب تمكنه من الإسهام في بناء مجتمعه.
- تحسين الكفاءة النوعية للعناصر البشرية التعليمية والتربوية لتكون قادرة على استيعاب أهداف المناهج التعليمية الحديثة.
- توفير أنشطة نوعية غير صفية لبناء الشخصية الإسلامية المتكاملة المتوازنة للطالب لخدمة الدين والمجتمع والوطن.
- تحسين الكفاية الداخلية والخارجية للنظام التعليمي.
- الرعاية التربوية للطفولة المبكرة وتهيئة الأطفال للدخول إلى التعليم العام.
- تطوير النظم الإدارية ومكوناتها والحد من المركزية.
- الارتقاء بنظم تعليم الموهوبين والفئات ذات الاحتياجات الخاصة والكبار.
- تطبيق نظم الجودة في التعليم ومعاييرها.
- التوسع في المشاركة المجتمعية في التعليم.

السياسات ٣/٥/١/٢٢

- تكثيف الجهود لتحسين البيئة المدرسية لكونها بيئة محفزة للتعليم وعنصر جذب للطلاب.
- التوسع في توظيف تقنية المعلومات ودمجها في العملية التعليمية، وتأسيس نظام متكامل لاستخدامات تقنية المعلومات والاتصال في التعليم، وتوفير المتطلبات التقنية اللازمة في البيئة المدرسية.
- تأكيد إلزامية التعليم بالنسبة للمرحلة الابتدائية للبنين والبنات، وتوفير المرافق والتجهيزات اللازمة لقبول الأعداد المتزايدة من الطلبة، والأخذ بتقنية الخريطة المدرسية أداة في توزيع الخدمة التعليمية.
- التوسع في نشر مدارس تحفيظ القرآن الكريم وعلومه وتطوير مناهجها لتلبية احتياجات المجتمع الفعلية.
- تطوير مناهج التعليم لتكون مواكبة للتطور المعرفي والتقني وقادرة على تمكين المتعلمين من التفاعل الإيجابي مع الثقافات العالمية، وتطوير التعليم الثانوي بما يتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة، وتكثيف الاهتمام باللغة الإنجليزية في جميع المراحل التعليمية.
- رفع قدرات الجهاز التعليمي في مجال تطبيق تقنيات المعلومات والاتصالات في التعليم، وتبني أسلوب التأهيل والتدريب المستمر.

- الأخذ بنظم التجديد المرهلي للمعلمين (إعادة التأهيل) كل خمس سنوات، وتطبيق مقاييس اختبارات الكفاءة على المعلمين دورياً، و تطوير آليات الاختيار لمهنة التعليم.
- تطوير نظم الحوافز بما يسمح بالاحتفاظ بالعناصر التربوية المتميزة.
- تعزيز البرامج الترويحية التربوية الهادفة لاستثمار أوقات الفراغ، وتطوير برامج تعليم الموهوبين في المجالات العلمية والإبداعية وتمكين الطلبة من اكتشاف ميولهم ومواهبهم وتنميتها، وتعزيز مساهمة الطالبات في النشاطات المختلفة.
- تحديث البرامج والنشاطات المتخصصة بالطفولة المبكرة، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في رياض الأطفال.
- إعطاء المزيد من الصلاحيات والحد من المركزية وتعزيز أثر القيادات التربوية، وتطوير إدارة المدارس وصولاً إلى صيغة معدلة للإدارة الذاتية للمدرسة.
- الارتقاء بنظم التربية الخاصة لتتوافق مع الاتجاهات والمعايير العالمية المعاصرة، وتوفير البيئة المادية والتربوية المناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة.
- القضاء على الأمية والوصول بخدمات تعليم الكبار وبرامج محو الأمية إلى أماكن تركز الاحتياجات، وتوفير قنوات تعليمية موازية لاستيعاب المنقطعين عن النظام التعليمي.
- الاستمرار في تقويم نظم التعليم العام وتحديثه ليصبح أكثر تجاوباً مع متطلبات خطط التنمية وحاجة المجتمع.
- تعزيز مشاركة القطاع الخاص وتكثيفها في توفير فرص التعليم.

الصفحة

٣٧٦

٤/٥/١/٢٢ الأهداف المحددة

- تخفيض معدلات التسرب إلى نسبة عامة (١٪) لجميع المراحل. وتخفيض معدلات الرسوب إلى (٣٪) في المرحلة المتوسطة و(٥٪) في المرحلة الثانوية.
- تفعيل الاختبارات الوطنية لقياس مستوى التحصيل الدراسي، وإجراء الاختبارات التشخيصية لرصد الصعوبات التي تواجه الطلاب في المواد الدراسية.
- استحداث وحدة أبحاث الموهبة والتوسع في تأهيل مراكز الموهوبين بما يساعد على تصميم البرامج الخاصة بالموهوبين وتطويرها وتنفيذها.
- التوسع في الفرع العلمي بحيث يشكل المتخرجون من الفرع العلمي (٦٠٪) من إجمالي المتخرجين من التعليم الثانوي بنهاية الخطة التاسعة.
- الاستمرار في دعم تنفيذ مشروع تطوير استراتيجيات التدريس، والمشروع الشامل لتطوير المناهج.

- دعم بناء المنهج الرقمي وصياغة نموذج شراكة مع القطاع الخاص وبناء بوابة التعليم الإلكترونية.
- تحقيق معدل التحاق قدره (١٠٠٪) في مرحلة التعليم الابتدائي (إلزامية التعليم).
- تحقيق معدل التحاق قدره (٩٨٪) من خريجي التعليم الابتدائي في المرحلة المتوسطة، و(٩٥٪) من خريجي التعليم المتوسط في المرحلة الثانوية.
- تفعيل العمل بالمختبرات التعليمية عن طريق تحديث مختبرات المدارس وتجهيزها، وتأمين معامل متقللة للمدارس التي لا يوجد بها مختبرات ثابتة.
- تطبيق نظام التقويم الشامل للمدرسة بمعدل (٢٠٪) من المدارس سنوياً.
- تطبيق الاعتماد التربوي على جميع المدارس الأهلية.
- تشجيع القطاع الخاص على زيادة مشاركته بالتوسع في فتح المدارس لاستيعاب طلبة التعليم العام، بحيث تصل هذه المشاركة إلى ما نسبته (١٥٪) بنهاية الخطة التاسعة.
- التوسع في رياض الأطفال لضمان استيعاب (١٦٪) من الأطفال من سن (٤-٥ سنوات).
- إعداد خطة محددة لمحو أمية الكبار تشترك فيها جميع الجهات ذوات العلاقة لتحقيق القضاء على الأمية وفقاً لجدول زمني محدد، والمباشرة في تنفيذها.
- رفع نسبة الحاصلين على مؤهلات تربوية عليا مطلوبة للنظام التعليمي.
- التوسع في دعم البحوث التربوية لخدمة أهداف التطوير النوعي، والدراسات حول نتائج الاختبارات، وظاهرة الرسوب والتسرب في المراحل المختلفة.
- الاستمرار في تنفيذ برنامج صحي شامل بالتنسيق مع وزارة الصحة (الكشف الطبي وحملات التطعيم وعلاج الحالات المرضية للطلبة).
- تفعيل خدمات النقل المدرسي التعاوني للطلاب، وتوسيع خدمات النقل المدرسي للطلبات المسند إلى القطاع الخاص.

٦/١/٢٢ المتطلبات المالية

- تبلغ المتطلبات المالية المخصصة لقطاع التعليم العام (وزارة التربية والتعليم) خلال خطة التنمية التاسعة (٤٩٨,٤) بليون ريال.

٢/٢٢ التعليم العالي

١/٢/٢٢ المقدمة

شهد قطاع التعليم العالي تطوراً مرموقاً خلال خطة التنمية الثامنة لمواكبة مخرجات التعليم الثانوي وتلبية رغبة الخريجين في مواصلة تعليمهم الجامعي ضمن التخصصات التي يحتاجها سوق العمل، حيث شمل التطوير افتتاح العديد من الجامعات في جميع مناطق المملكة ومحافظاتها، فارتفع عددها إلى ٢٤ جامعة بالإضافة إلى جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية. كما بلغ عدد الكليات الجديدة خلال سنوات خطة التنمية الثامنة ١٥٢ كلية ترتبط مخرجاتها ارتباطاً مباشراً بمتطلبات سوق العمل في تخصصات علمية وطبية وهندسية وإدارية وعلوم الحاسب وتقنية المعلومات وذلك من أجل توفير الكفاءات الوطنية في المجالات التي تخدم متطلبات أهداف التنمية في المملكة. هذا بالإضافة إلى ١٢ مستشفى جامعياً تقوم بخدمة المجتمع في مجال الأبحاث الطبية.

وفي إطار زيادة إسهام القطاع الخاص في توفير التعليم العالي، ودعمه ليكون شريكاً فاعلاً، بلغ عدد الجامعات الأهلية ٨ جامعات، وعدد الكليات الأهلية ١٩ كلية، يدرس بها أكثر من ٢٦ ألف طالب وطالبة.

كما تقوم وزارة التعليم العالي بتنفيذ برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، وقد بلغ مجموع المبتعثين أكثر من ٧٠ ألف مبتعث.

يتناول هذا الجزء من الفصل الوضع الراهن لقطاع التعليم العالي موضحاً التطورات التي شهدتها خلال خطة التنمية الثامنة، ومستعرضاً أبرز القضايا والتحديات التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية التاسعة، كما يبرز توقعات الطلب على خدماته، ويُلقي الضوء على الرؤية المستقبلية، والأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة للقطاع في خطة التنمية التاسعة.

٢/٢/٢٢ الوضع الراهن

١/٢/٢/٢٢ الطلاب الملتحقون والمقبولون والخريجون

- ارتفعت أعداد الطلاب المقيدون في مؤسسات التعليم العالي من نحو ٥٧١,٨ ألف طالب وطالبة في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) يمثلون نسبة (٤٢٪) من السكان في الفئة العمرية (١٩-٢٢ عاماً) إلى نحو ٧٥٩,٩ ألف طالب وطالبة في العام الرابع من الخطة الثامنة ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) يمثلون نحو (٥١٪) من السكان للفئة

العمرية نفسها وبمعدل نمو سنوي متوسط قدره نحو (٧,٤٪)، الجدول (١/٢/٢٢).

- ارتفعت أعداد الطلاب المقبولين في مؤسسات التعليم العالي من نحو ٢١٥,٦ ألف طالب وطالبة في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٢٨٠,٥ ألف طالب وطالبة في العام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٦,٨٪). وتشكل نسبة المقبولين في الجامعات نحو (٦٨,٢٪) من إجمالي خريجي الثانوية العامة، نسبة المنتظمين منهم (٥١,٢٪)، الجدول (١/٢/٢٢).

- ارتفعت أعداد الخريجين في مؤسسات التعليم العالي من نحو ٨٢,٦ ألف طالب وطالبة في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ١١٢ ألف طالب وطالبة في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٧,٩٪)، وبلغت نسبة المتحقق من الخريجين في الجامعات نحو (٨٤,٧٪) من المستهدف للعام نفسه، الجدول (١/٢/٢٢).

الجدول (١/٢/٢٢)

أعداد الطلبة المستجدين والخريجين والمقيدين
خطة التنمية الثامنة(*)

الجهة	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)			١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)			معدل النمو السنوي المتوسط (٪)		
	مقيدون	مستجدون	خريجون	مقيدون	مستجدون	خريجون	مقيدون	مستجدون	خريجون
إجمالي الجامعات الحكومية	٤٧٩٢٥٠	١٧٨١٦١	٦٤٤١٣	٦٥٩٨٦٠	٢٢٦٧٥٤	٩٦٢٧٤	٨,٣٢	٦,٢١	١٠,٥٧
مؤسسات التعليم العالي الأخرى	٩٢٥٦٣	٣٧٤٠٢	١٨٢٠٨	١٠٠٠٥٤	٥٣٧٦٤	١٥٦٨١	١,٩٦	٩,٥٠	٣,٦٧-
الإجمالي	٥٧١٨١٣	٢١٥٥٦٣	٨٢٦٢١	٧٥٩٩١٤	٢٨٠٥١٨	١١١٩٥٥	٧,٣٧	٦,٨١	٧,٨٩

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.

المصدر: وزارة التعليم العالي.

ويوضح الجدول التالي أعداد الطلاب المستجدين والخريجين والمقيدين حسب المناطق

لعام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨).

الجدول (٢/٢/٢٢)
أعداد الطلبة المستجدين والخريجين والمقيدين حسب المناطق
(٢٠٠٨) هـ - ١٤٢٩/٢٨ هـ

المقيدين		الخريجون		المستجدون		اسم المنطقة
%		%		%		
٢٦,٦٤	٢٠٢٤٥٧	٢٧,٢٧	٣٠٥٣١	٢٧,٨١	٧٨٠١٢	الرياض
٢٨,٢٥	٢١٤٦٥٣	٢٧,٣١	٣٠٥٧٥	٢٩,٠٨	٨١٥٧٤	مكة المكرمة
٦,٩٧	٥٢٩٣٥	٧,٢٣	٨٠٩١	٦,٨٠	١٩٠٨٠	المدينة المنورة
٤,٩٢	٣٧٣٩١	٥,٨	٦٤٩٢	٤,٢٨	١٢٠١٨	القصيم
١٢,٥٤	٩٥٢٩٣	١٢,٣٨	١٣٨٥٩	١١,٤	٣١٩٨٥	الشرقية
٧,٣	٥٥٤٦٩	٧,٨٤	٨٧٧٦	٦,١٢	١٧١٧١	عسير
١,٣	٩٩١٣	١,٦	١٧٨٧	١,٧١	٤٨٠٢	تبوك
٢,٣٨	١٨٠٨٦	٢,٣٢	٢٦٠٠	٢,٥٩	٧٢٥٠	حائل
١,٤٨	١١٢٥٨	١,٣٤	١٥٠٩	١,٢٦	٣٥٤٢	الحدود الشمالية
٢,٨٧	٢١٧٨٨	٢,٢٢	٢٤٨٤	٢,٧٣	٧٦٦٨	جازان
١,١٩	٩٠١٤	١,٠٦	١١٨٦	١,٥٣	٤٢٨٠	نجران
٢,١٩	١٦٦٨٤	١,٩٣	٢١٥٧	٢,٢١	٦١٩٤	الباحة
١,٩٧	١٤٩٧٣	١,٧	١٩٠٨	٢,٤٨	٦٩٤٢	الجوف
١٠٠,٠٠	٧٥٩٩١٤	١٠٠,٠٠	١١١٩٥٥	١٠٠,٠٠	٢٨٠٥١٨	الإجمالي العام

المصدر: وزارة التعليم العالي.

الصفحة

٣٨٠

٢/٢/٢/٢٢ طلاب الدراسات العليا

ارتفعت أعداد طلاب الدراسات العليا في الجامعات من ١١٣٣٥ طالباً وطالبة عام ١٤٢٥/٢٤ هـ (٢٠٠٤) إلى ١٧٨٥٥ طالباً وطالبة عام ١٤٢٩/٢٨ هـ (٢٠٠٨) بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (١٢,٠٣٪)، يشكلون نحو (٣,٧٪) من إجمالي طلاب البكالوريوس المقيدين في عام ١٤٢٩/٢٨ هـ (٢٠٠٨)، يشكل طلاب الدكتوراه منهم نسبة (١٤٪)، وطلاب الماجستير نسبة (٦٨٪)، وطلاب الزمالة والدبلوم العالي نسبة (١٨٪).

٣/٢/٢/٢٢ أعضاء هيئة التدريس

ارتفع عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات من ١٨٣٦٢ عضواً في عام ١٤٢٥/٢٤ هـ (٢٠٠٤) إلى ٣١٥٣٦ عضواً في عام ١٤٣١/٣٠ هـ (٢٠٠٩) بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (١١,٤٢٪)، يشكل السعوديون منهم نحو (٥٩,٦٥٪). كما بلغت أعداد الموفدين والمبتعثين من المحاضرين والمعيرين في الجامعات في الداخل والخارج للعام ١٤٢٩/٢٨ هـ (٢٠٠٨) نحو ٣٤٠٨ مبتعثين وموفدين، منهم ٨٧٢ موفداً، و٢٥٣٦ مبتعثاً.

٤/٢/٢/٢٢ الطاقة الاستيعابية

شهدت خطة التنمية الثامنة توسعاً كبيراً في النطاق الجغرافي لقطاع التعليم العالي ليشمل جميع المناطق ومعظم المحافظات في المملكة لتحقيق مبدأ توسيع قاعدة التعليم العالي وتلبية رغبات الطلاب في مختلف مناطق المملكة لإكمال تعليمهم الجامعي. فقد تم إنشاء ١٢ جامعة جديدة بالإضافة إلى ١٥٢ كلية جديدة تنتشر جغرافياً في جميع المناطق والمحافظات.

وفي إطار إسهام القطاع الخاص في التعليم العالي فقد وصل عدد الجامعات الأهلية إلى ٨ جامعات وعدد الكليات الأهلية إلى ١٩ كلية يدرس بها أكثر من ٢٦ ألف طالب وطالبة. كما يسهم برنامج خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز للابتعاث في دعم توفير التخصصات النادرة كالتطب والعلوم الطبية، والتخصصات الهندسية والتقنية حيث تم ابتعاث أكثر من ٧٠ ألف طالب وطالبة إلى جامعات عالمية متقدمة في أكثر من ٢٣ دولة منها على سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا ونيوزيلندا وفرنسا واليابان وماليزيا وغيرها.

الصفحة

٣٨١

٥/٢/٢/٢٢ نشاط البحث العلمي

تسهم الجامعات وبشكل مستمر عبر برامج البحث العلمي ومراكز التميز والأنشطة العلمية المرتبطة بها في خدمة قضايا المجتمع والبيئة ومتطلبات التنمية والتوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة. وتعد مراكز البحوث في الجامعات أحد أهم بيوت الخبرة العلمية التي تسهم في هذا المضمار حيث بلغ عدد مراكز البحوث في الجامعات نحو ٧٢ مركزاً بحثياً عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، أنجزت أكثر من ١٧٠٠ بحث ومؤلف علمي. كما بلغ إجمالي عدد البحوث والدراسات والمؤلفات العلمية التي أسهم في إعدادها أعضاء هيئة التدريس والمنشورة في المجلات العلمية المحكمة أكثر من ٣٦٠٠ بحث ومؤلف علمي، تتنوع مجالاتها بين العلوم الأساسية والتطبيقية والعلوم الإنسانية والاجتماعية. هذا بالإضافة إلى جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية التي تُعد صرحاً علمياً فريداً ستقدم إسهامات ملموسة و متميزة في مجال الأبحاث العلمية والدراسات العليا.

تنمية الموارد البشرية

الفصل
٢٢

٦/٢/٢/٢٢ التطوير المؤسسي والتنظيمي

يشهد التعليم العالي حراكاً تنظيمياً نوعياً يهدف إلى تلبية حاجات التنمية المستدامة والمتوازنة في جميع مناطق المملكة. ففي العام الأخير من خطة التنمية السابعة تم افتتاح

ثلاث جامعات في كل من الطائف بمنطقة مكة المكرمة، وفي المدينة المنورة بمنطقة المدينة المنورة، وفي بريدة بمنطقة القصيم. وفي السنة الثانية من خطة التنمية الثامنة تم افتتاح سبع جامعات في كل من المناطق التالية: حائل، وتبوك، والجوف، ونجران، وجازان، والباحة، والحدود الشمالية. كما تم في العام الأخير من خطة التنمية الثامنة إحداث أربع جامعات جديدة في كل من الدمام بالمنطقة الشرقية، والخرج، وشقراء، والمجمعة بمنطقة الرياض، لاستيعاب الأعداد المتنامية من خريجي الثانوية العامة في تلك المناطق. والجدير بالذكر أنه تم إنشاء (جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن) بمدينة الرياض، ضُمت إليها كليات البنات الموجودة بمدينة الرياض. أما بالنسبة لكليات البنات وكليات المعلمين في المناطق الأخرى التابعة لوزارة التربية والتعليم، فقد ضُمت إلى الجامعات في تلك المناطق. كما صدرت موافقة سامية بضم الكليات والمعاهد الصحية التابعة لوزارة الصحة إلى الجامعات.

٣/٢/٢٢ القضايا والتحديات

١/٣/٢/٢٢ جودة التعليم

تشكل جودة التعليم موضوعاً من أهم الموضوعات التي تشغل بال الكثيرين في المملكة سواء ممن يتولون المسؤولية التعليمية أو من المهتمين بأمر التعليم، فضمان جودة التعليم تضمن تحقيق مخرجات تعليمية يمكن أن تسهم بفعالية في عملية التنمية.

وقد أسهمت الجهود الحثيثة التي تبذلها وزارة التعليم العالي، ومؤسسات التعليم العالي في الارتقاء بنوعية التعليم، وتحقيق مراكز متقدمة في عدد من التصنيفات العالمية. فعلى سبيل المثال، حققت جامعة الملك سعود وفقاً لتصنيف (تايمز كيو أس) المرتبة ٢٤٧ عالمياً والأولى من بين الجامعات العربية. وجاءت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في المرتبة ٢٦٦ عالمياً، والثانية عربياً، كما سجلت جامعة الملك سعود الحضور العربي المنفرد في تصنيف شنغهاي في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، ويعد هذا التصنيف الأدق والأصعب والأكثر انتشاراً في الأوساط الأكاديمية.

وعلى الرغم من تلك النتائج وما حققته بعض مؤسسات التعليم العالي بالمملكة من مستويات ممتازة في التصنيفات العالمية للجامعات، فإن مؤسسات تعليمية أخرى لا تزال خارج قائمة تلك التصنيفات العالمية، مما يتطلب مواصلة الجهود نحو الارتقاء بنوعية التعليم العالي وجودته في جميع مؤسساته بالمملكة.

الصفحة

٣٨٢

٢/٣/٢/٢٢ الاستيعاب النوعي للطلاب بالتعليم العالي

يمثل استيعاب مخرجات التعليم الثانوي في التعليم العالي مسألة على جانب كبير من الأهمية، لارتباطها بمجموعة من الموضوعات الفرعية، منها: الفجوة بين الطلب المتزايد على التعليم الجامعي والطاقة الاستيعابية المتوفرة، وعدم تحقيق الاستيعاب النوعي متمثلاً في تلبية الرغبات في الالتحاق بكليات أو تخصصات معينة، والقلق من البطالة التي قد تتعرض لها مخرجات التعليم الثانوي في حال عدم تمكنها من الالتحاق بالتعليم العالي، وحاجة سوق العمل للتخصصات المطلوبة من التعليم العالي.

ونتيجة لتزايد رغبة الأسر السعودية في إكمال أبنائها التعليم العالي، بدأت حصة التعليم الثانوي من إجمالي التعليم العام ترتفع بشكل سريع، فاق معدلات النمو السنوية في التعليم الابتدائي والمتوسط، ففي العام الدراسي ١٤٢٩/٢٨هـ - (٢٠٠٨) تجاوز مجموع المقيدين بالتعليم الثانوي مليون طالب وطالبة، كما أن أعداد المخرجات من هذا التعليم تجاوزت ربع المليون طالب وطالبة، هذا في الوقت الذي عملت مؤسسات التعليم العالي على إتاحة الفرصة وتوسعة قاعدة التعليم العالي والقبول، لتصل نسبة المقبولين في الجامعات في عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى أكثر من (٩٠٪) من خريجي المرحلة الثانوية.

بيد أن تزايد أعداد الخريجين من التعليم الثانوي لا يعني بالضرورة وجوب توجيههم والتحاقهم بالجامعات، فمنهم من يلتحق بالكليات العسكرية، ومنهم من يُبتعث للدراسة في الخارج، ومنهم من ينخرط في سوق العمل. وتفيد إحصاءات القوى العاملة لعام ١٤٢٩هـ - أن (٢٦,٨٪) من مجموع المشتغلين السعوديين (١٥ سنة فأكثر) هم من حملة الشهادة الثانوية، وهم الذين كان خيارهم الرئيس التوجه لسوق العمل مباشرة بعد إكمال مرحلة التعليم الثانوي بدلاً من الالتحاق بالجامعات، وهذا يتطلب تغيير في مناهج التعليم الثانوي وبرامجه من تهيئة وإعداد طلابه ليس فقط من أجل الاستمرار في التعليم الجامعي، ولكن أيضاً من أجل الالتحاق بالكليات التقنية تمهيداً للانخراط في سوق العمل والحياة العملية والمجتمع.

ولضمان جودة مدخلات التعليم العالي، أنشأت وزارة التعليم العالي المركز الوطني للقياس والتقويم عام ١٤٢١هـ (٢٠٠٠)، وقد أسهم المركز في تطوير معايير القبول في الجامعات، وساعد على تحسين مدخلاتها من خلال اختبار القدرات والاختبار التحصيلي اللذين يقدمهما المركز مقياساً للقبول جنباً إلى جنب مع نتائج امتحانات الثانوية كوسائل رسمية للقبول في الجامعات. وقد تمكنت وزارة التعليم العالي من تضيق الفجوة بين العرض والطلب، وتطوير آليات القبول من خلال تحديث الأدوات المعتمدة للقبول وعدم الاعتماد بشكل كامل

على الامتحانات العامة. وتدعو الحاجة للمراجعة المستمرة لأنظمة القبول المعتمدة، وأن يصاحب ذلك تأسيس نظام معلومات شامل لمساعدة الطلاب المتقدمين في تحديد خياراتهم من البدائل المتاحة أمامهم.

٣/٣/٢/٢٢ تحديد الاحتياجات المتغيرة لسوق العمل

تهتم حركة التجديد والتطوير في المجتمع السعودي بالمتغيرات المستقبلية وتأخذ في حساباتها ما تنطوي عليه من تحولات سريعة. ولما كان التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة هو حجر الزاوية في تشكيل القدرات الفكرية والمهارات التي يستند إليها هذا التغيير والتطوير، تصبح المهمات التي يجب أن يضطلع بها قطاع التعليم العالي محورية في هذا الشأن.

ويوضح الجدول (٣/٢/٢٢) هيكل التخصصات في التعليم العالي في مراحل: الدبلوم المتوسط، والباكالوريوس، والدراسات العليا.

الجدول (٣/٢/٢٢)

هيكل التخصصات في التعليم العالي

(%)

مجال الدراسة	الدبلوم المتوسط			الباكالوريوس			الدراسات العليا		
	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور
العلوم	٢٢,٥	٤٤,١	١٦,٣	١٨,٢	١٧,٦	١٩,٢	١٢,٢	١٨,٠	٨,٧
الهندسة	١٦,٥	-	٢١,٢	٢,١	٠,٢	٥,١	٣,٥	٠,٢	٥,٥
الزراعة	٠,٩	-	١,٢	١,٠	٠,٥	١,٩	١,٢	-	١,٩
الصحة	١٦,٢	٢٨,١	١٢,٨	٣,٤	٢,٩	٤,٤	٣,٩	٦,٥	٢,٤
التربية	١,٨	١,٦	١,٩	٣,٢	٣,٧	٢,٣	٢٩,٢	٢٥,٦	٣١,٣
الإنسانيات	١,٩	٠,٧	٢,٢	٤٦,٦	٥٧,٥	٢٩,٥	٢٩,٠	٣٢,٤	٢٦,٩
العلوم الاجتماعية والتجارة والقانون	٢٧,٥	١٣,٩	٣١,٣	١٣,٤	١٣,٤	١٣,٣	١٢,٠	١١,٠	١٢,٦
البرامج الرئيسية (تحضيرية)	١٠,٣	٥,٢	١١,٨	٣,١	١,٣	٥,٩	-	-	-
أخرى	٢,٤	٦,٤	١,٣	٩,٠	٢,٩	١٨,٤	٩,٠	٦,٣	١٠,٧
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة التعليم العالي.

الصفحة

٣٨٤

وبموازنة التخصصات للطلاب المستجدين في التعليم العالي بمراحله المختلفة بالمملكة مع هيكله تخصصات الطلاب الخريجين من التعليم العالي لدول مختارة (٢٢ دولة من مناطق مختلفة من العالم) يتضح وجود ميل كبير نحو دراسة الإنسانيات، وضعف في التوجه نحو تخصصات مهمة مثل التخصصات الطبية والهندسية والعلوم الطبيعية، وهذا يؤكد بأن توزيع التخصصات في التعليم العالي في المملكة يحتاج إلى مراجعة وإعادة نظر، حتى تتمكن مؤسسات التعليم العالي من تلبية حاجات سوق العمل، ومن ثم تقليل معدلات البطالة.

إضافة إلى ما سبق، سيكون من الضروري مراجعة هيكلية توزيع الطلاب في التعليم العالي بين التعليم العالي الجامعي ودون الجامعي، خاصة أن احتياجات التنمية تتطلب اهتماماً أكبر في تخصصات ذات طابع عملي وتقني ومهني والتي يمكن تليبيتها من خلال برامج الدبلوم المتوسط.

٤/٢/٢٢ توقعات الطلب

شهدت خطة التنمية الثامنة توسعاً ملموساً في الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي، بشقيه الجامعي ودون الجامعي، وذلك لمواكبة مخرجات التعليم الثانوي من جهة، وتلبية رغبات الخريجين والخريجات في مواصلة تعليمهم وفق التخصصات التي يحتاجها سوق العمل من جهة أخرى. وفي هذا السياق تستهدف خطة التنمية التاسعة قبول نحو (٣١٥,٣٠٠) طالب في عام ١٤٣٢/٣١هـ — (٢٠١٠)، العام الأول من خطة التنمية التاسعة، على أن يرتفع هذا العدد تدريجياً إلى نحو (٣٧٥,٣٠٠) طالب في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، العام الأخير من الخطة، وبمعدل نمو سنوي متوسط قدره نحو (٤,٥٪). كما تتوقع الخطة ارتفاع عدد الخريجين من نحو (٢٤٠,٨٠٠) إلى نحو (٣١٨,٣٠٠) خلال المدة نفسها، وبمعدل نمو سنوي متوسط قدره نحو (٧,٢٪).

والجدير بالذكر أن هيكلية توزيع طلبة التعليم العالي بين التعليم العالي الجامعي والتعليم العالي دون الجامعي في دول العالم تحدده احتياجات سوق العمل في تلك الدول. ففي عام ١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦) كانت حصة التعليم الجامعي في المملكة من إجمالي الطلبة المستجدين في التعليم العالي نحو (٧٥,٤٪). وفي العام الأخير من خطة التنمية الثامنة ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) ارتفعت حصة المتحقيين

بجامعات المملكة من إجمالي المتحققين بمؤسسات التعليم العالي إلى نحو (٩١٪)، وهو معدل يوازي أعلى المعدلات السائدة في دول العالم.

٥/٢/٢٢ استراتيجية التنمية

١/٥/٢/٢٢ الرؤية المستقبلية

تعليم جامعي ينافس على الريادة، ويسهم في بناء المجتمع المعرفي ويلبي متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٢/٥/٢/٢٢ الأهداف العامة

- زيادة الكفاءة الداخلية والخارجية لتحقيق متطلبات التنمية.
- تحسين جودة التعليم.
- تطبيق النظم الإدارية الحديثة.
- التوظيف الأمثل لتقنية المعلومات والاتصالات.
- التوسع في برامج الدراسات العليا وتنويعها.
- دعم البحث العلمي وتعزيزه وزيادة الإسهام في إنتاج المعرفة.
- تحقيق مبدأ الشراكة مع المجتمعات المحلية.
- تطوير أوجه التعاون والتنسيق مع المؤسسات العلمية في الداخل والخارج لتحقيق أهداف التنمية.

الصفحة

٣٨٦

٣/٥/٢/٢٢ السياسات

- ترشيد القبول في التخصصات التي يقل الطلب عليها في سوق العمل وبرامج التنمية.
- ربط برامج التوسع في التعليم العالي بالتركيز على البرامج والتخصصات ذات الطلب العالي في سوق العمل.
- تضمين مناهج ومقررات التعليم العالي احتياجات سوق العمل من معارف ومهارات واتجاهات.
- تحديد المهارات المطلوبة من خريج التعليم العالي لسوق العمل سواء أكان محلياً أو إقليمياً أو عالمياً وتضمين ذلك في خطط تطوير التعليم العالي.

- التوسع في التعليم العالي المتوسط، وذلك حسب احتياجات التنمية وسوق العمل.
- تحديد مؤشرات جودة التعليم العالي فيما يتعلق بالطالب وعضو هيئة التدريس، وبرامج التعليم، والساعات الفعلية للعملية التعليمية.
- إعداد دراسات تتبعية عن خريجي مؤسسات التعليم العالي، لتحديد مستوى أدائهم في سوق العمل وجودته.
- مراجعة الخطط والمناهج والبرامج الدراسية دورياً في ضوء ربط العملية التعليمية بجودة المخرجات.
- تشكيل مجالس استشارية لمؤسسات التعليم العالي من كفاءات محلية وعالمية للمشاركة في رسم مستقبل الجامعة على المستوى التنافسي العالمي.
- تطوير نوعية مخرجات التعليم العالي أكاديمياً وتقنياً.
- زيادة نسبة المرونة في البرامج العلمية بمؤسسات التعليم العالي.
- إكمال التقويم والاعتماد الأكاديمي بكل ما يتطلبه من تجهيزات.
- إنشاء مراكز في الجامعات للإبداع التعليمي في بعض التخصصات.
- العمل على استقطاب أعضاء هيئة التدريس المتميزين.
- تعزيز مفاهيم الإدارة الحديثة في إدارة مؤسسات التعليم العالي والاستفادة من التجارب الناجحة.
- تطوير إجراءات العمل وتوثيقها والعمل على نشرها في الوسط الجامعي.
- زيادة الاهتمام بإدارة الموارد البشرية، والعمل على تطويرها.
- إنشاء قواعد معلومات جامعية والربط بينها.
- تفعيل التعامل بين مؤسسات التعليم العالي من خلال شبكة المعلومات، وتحديث مواقعها على شبكة الإنترنت.
- تشجيع نشر الأبحاث المتميزة في مجلات علمية عالمية.
- تحفيز المتميزين من الطلاب للالتحاق ببرامج الدراسات العليا بالجامعات، وخاصة في التخصصات التطبيقية.
- التوسع في برامج الدراسات العليا في الجامعات، وتوفير جميع الإمكانيات لذلك من أعضاء هيئة تدريس ومعامل ومختبرات ومكتبات، وتشجيع طلاب الدراسات العليا لتوجيه بحوثهم فيما يخدم المجتمع والتنمية.

- التوسع في دعم البحث العلمي في الجامعات ، وذلك من خلال إنشاء مراكز بحثية نوعية ومتخصصة في المجالات الحديثة، مثل: أبحاث تقنية النانو، والأبحاث الحيوية.
- التركيز في البحوث التي يتم إجراؤها على الأولويات والأهداف الوطنية، ودعمها مادياً وبشرياً.
- إنشاء معايير ومؤشرات لجودة البحوث العلمية، وذلك في ضوء الاتجاهات العالمية.
- تفعيل الشراكة بين مراكز البحث العلمي بالجامعات والقطاع الخاص ومؤسساته.
- العمل على إنشاء المكتبات الرقمية وتوفير مصادر وبنوك للمعلومات في جميع مؤسسات التعليم العالي.
- نشر ثقافة المشاركة والتفاعل المعرفي بالجامعة، وتوجيه البحث العلمي بما يخدم إرساء دعائم ومقومات الاقتصاد القائم على المعرفة، والعمل على تفعيل حماية حقوق الملكية الفكرية.
- الاستمرار في إقامة أسابيع الجامعة والمجتمع لدعم التفاهم والتعاون بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات المجتمع.
- تحسين آلية اختيار المبتعثين وتوجيههم إلى البرامج المميزة والجامعات المرموقة في التخصصات التي يحتاجها المجتمع.
- التوسع في تطبيق الكراسي العلمية في الجامعات بدعم القطاع الخاص وتمويله.
- تأسيس قاعدة للشراكة فيما بين مراكز البحث العلمي بالجامعات والقطاع الخاص.
- التوسع في الخدمات الاستشارية بمؤسسات التعليم العالي.

الصفحة

٣٨٨

٤/٥/٢/٢٢ الأهداف المحددة

- التقييم المستمر لمناهج التعليم الجامعي.
- إنشاء كليات وأقسام وبرامج جامعية جديدة تواكب متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل.
- تطوير الكفاءة الداخلية بمؤسسات التعليم العالي، والعمل على خفض متوسط

عدد السنوات التي يقضيها الطالب في تلك المؤسسات حتى سنة التخرج إلى (٤,٥) سنة للكليات ذات السنوات الدراسية الأربع، وإلى (٥,٥) سنة للكليات ذات الخمس سنوات دراسية، وإلى (٦,٥) سنة للكليات ذات الست سنوات دراسية.

تطوير المعدلات الخاصة بمعدل أستاذ/طالب إلى: (٢٢:١) في المجالات النظرية، و(١٧:١) في المجالات العلمية، و(٥:١) في المجالات الطبية. ابتعاث ما لا يقل عن (١٠٪) من إجمالي أعضاء هيئة التدريس لنييل درجة الدكتوراه، وذلك حسب احتياجات كل جامعة، والتخصصات الموجودة. العمل على زيادة أعداد طلاب الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي، إلى ما لا يقل عن (٥٪) من إجمالي طلبة المرحلة الجامعية. دعم برامج الدراسات العليا في الكليات المختلفة عن طريق إحداث برامج جديدة للماجستير والدكتوراه، مع التركيز على العلوم الهندسية والتطبيقية والعلوم الطبية والعلوم الطبيعية.

التوسع في نشر آليات التعليم التعاوني بمؤسسات التعليم العالي، وذلك في الكليات التي تتوافق مع هذا النوع من التعليم.

العمل على تلبية احتياجات القطاعين الحكومي والخاص من العمالة من خلال التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي والقطاعين العام والخاص لتوفير الاحتياجات من القوى العاملة.

القيام بدراسات تتبعية لخريجي مؤسسات التعليم العالي في أماكن عملهم لهدف معرفة نقاط القوة والضعف في إعدادهم، ومن ثم العمل على تطوير البرامج.

إنشاء مراكز استشارية بمؤسسات التعليم العالي لتقديم الاستشارات الفنية للمؤسسات الحكومية والخاصة على السواء.

دعم مؤسسات التعليم العالي في القطاع الخاص وتحفيزها للتوسع في التعليم العالي الأهلي.

تطوير شبكة الاتصالات وآلية تدفق المعلومات بين جامعات المملكة والهيئات والمؤسسات العلمية الأخرى لخدمة أغراض التبادل العلمي والثقافي، والتنسيق في ذلك مع الجهات ذات العلاقة.

- التنسيق فيما بين مؤسسات التعليم العالي في المملكة وأمانة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- إحداث تعاون فيما بين مؤسسات التعليم العالي بالمملكة والجامعات والهيئات العلمية بالخارج في مجالات تبادل أعضاء هيئة التدريس والمنح الطلابية وجميع المجالات ذات العلاقة.
- رفع القدرات العلمية لمراكز البحوث بالجامعات لتمكينها من تأدية مهماتها في خدمة المجتمع وحل مشكلاته.
- التوسع في إنشاء الجمعيات العلمية المتخصصة وتوسيع نشاطاتها.
- دعم مشاريع البحوث العلمية في الجامعات والتوسع فيها وإجراء الدراسات اللازمة للتطوير النوعي في الجامعة، وكذلك تنويع مجالات البحوث العلمية.
- زيادة عدد الدورات والبرامج التأهيلية والتعليم الموازي وزيادة أعداد المقبولين بها بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل.
- المحافظة على السعودة الكاملة في الوظائف القيادية والإدارية.
- رفع نسبة السعوديين في أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي والوظائف المهنية المساعدة والوظائف الفنية والصحية.
- تحسين مستوى الأداء الوظيفي بعقد دورات تدريبية متتالية لأعضاء الجهاز الإداري والفني.
- تطوير الخدمات والأنشطة الطلابية من حيث: الرعاية الصحية وتوفيرها، وتأمين السكن الجامعي للطلاب، وإتاحة الفرصة لجميع الطلاب في ممارسة الأنشطة الرياضية والكشافية والثقافية والاجتماعية، وتقديم الرعاية الاجتماعية للطلاب والطالبات المحتاجين بالجامعات، وإتاحة خدمة المكتبات لجميع الطلاب والطالبات، وتقديم الوجبات الغذائية، وتقديم خدمات النقل والكتب الجامعية.

الصفحة
٣٩٠

٦/٢/٢٢ المتطلبات المالية

تبلغ المتطلبات المالية المخصصة لقطاع التعليم العالي (وزارة التعليم العالي، والجامعات) خلال خطة التنمية التاسعة (٢٠٠٢، ٢) بليون ريال.

٣/٢٢ التدريب

١/٣/٢٢ المقدمة

يشكل التدريب التقني والمهني عنصراً رئيساً في منظومة تنمية الموارد البشرية. ويتميز بمتانة علاقته بسوق العمل وسرعة استجابته لمتطلباته وقوة ارتباطه بالنشاط الاقتصادي. ويعد التدريب عملية تأهيل مستمرة لا يمكن حصرها في مرحلة حياتية محددة أو بعمر معين، ومن ثم فإن النظام التدريبي بمستوياته المتنوعة، يسهم في تفعيل مشاركة الموارد البشرية في النشاط الاقتصادي.

وقد اهتمت المملكة بشكل كبير بالتدريب خلال العقدين الماضيين، وأنشأت من أجل ذلك مؤسسات متخصصة لإعداد البرامج التدريبية وتنفيذها، كما شجعت القطاع الخاص على توسيع مهامه في تدريب القوى العاملة وتأهيلها، وذلك انطلاقاً من كون النظام التدريبي في المملكة وبمستوياته المختلفة، يشكل الوسيلة الفاعلة التي يمكن من خلالها تلبية الاحتياجات المتسارعة لسوق العمل من العمالة المدربة. وقد شهدت خطة التنمية الثامنة توسعاً في الطاقات الاستيعابية لمؤسسات التدريب، وتطويراً لبرامج التدريب التقني والمهني ومنهجيته، ومراجعة لأوضاعه التنظيمية توجت بقرار مجلس الوزراء رقم (٢٦٨) وتاريخ ١٤/٨/٢٠١٤هـ الذي قضى بإعادة تنظيم المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.

وتستهدف خطة التنمية التاسعة استكمال المسيرة، ومواصلة تحقيق الجودة العالية لمخرجات النظام التدريبي والاستجابة الفاعلة لاحتياجات سوق العمل من القوى العاملة المدربة.

يتناول هذا الجزء من الفصل الوضع الراهن لقطاع التدريب موضعاً التطورات التي شهدتها خلال خطة التنمية الثامنة، ومستعرضاً أبرز القضايا والتحديات التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية التاسعة، كما يبرز توقعات الطلب على خدماته، ويلقي الضوء على الرؤية المستقبلية، والأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة للقطاع في خطة التنمية التاسعة.

٢/٣/٢٢ الوضع الراهن

١/٢/٣/٢٢ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني

تقوم المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بالعمل الرئيس في توفير التدريب

التقني والمهني للقوى العاملة من خلال كلياتها التقنية ومعاهدها التقنية العليا ومعاهدها المهنية الصناعية، كما تقدم برامج تدريبية مشتركة مع القطاع الحكومي والقطاع الخاص. ويبين الجدول (١/٣/٢٢) التطور في عناصر النشاط التدريبي للمؤسسة خلال السنوات ١٤٢٥/٢٤-١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٤-٢٠٠٨)، حيث ارتفعت أعداد الوحدات التدريبية من ١٠٠ وحدة إلى ١٤٣ وحدة تدريبية، كما ارتفع إجمالي أعداد الملتحقين من ٧٧,٧ ألف متدرب إلى ٨٧,٢ ألف متدرب، بنسبة زيادة بلغت (١٢,٢٪).

الجدول (١/٣/٢٢)

النشاط التدريبي للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
خطة التنمية الثامنة (*)

١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)			١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)			البيان
المعاهد الصناعية المهنية	المعاهد العليا التقنية للبنات	الكليات التقنية	المعاهد الصناعية المهنية	المعاهد العليا التقنية للبنات**	الكليات التقنية	
٩٩	٩	٣٥	٦٧	٩	٢٤	عدد الوحدات التدريبية
٢٠,٢	٤,١	٦٢,٩	٣٦,٣	١,٩	٣٩,٥	الملتحقون (ألف)
١٣,٢	٢,١	٣٨,٨	--	١,٩	١٩,١٥	المستجدون (ألف)
١٢,٦	--	١٢,٤	١٣,٥	--	١٠,٧	الخريجون (ألف)
٢,٧	٠,١١٨	٤,٣	٣,٨	٠,٠٧٧	٢,٤	هيئة التدريس (ألف)
٨/١	٣٥/١	١٥/١	١٠/١	٢٥/١	١٦/١	معدل مدرب : متدرب

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.

(**) بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٣١٠٨/م ب) وتاريخ ١٤٢٦/٣/٤هـ (٢٠٠٥) جرى دمج جهة

الإشراف على قطاع التدريب المهني للبنات في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.

المصدر: المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، ووزارة الاقتصاد والتخطيط

ويبين الجدول (١/٣/٢٢) أمرين على قدر كبير من الأهمية، الأول: هو التوسع الحاصل في الفرص التدريبية للإناث مع ما ينطوي عليه ذلك من تحسين في الطاقة الاستيعابية للمعاهد، وبما يؤكد سعي المملكة إلى تمكين الإناث من صقل مهاراتهم من خلال التدريب التقني والمهني بما يؤهلهم للمشاركة في النشاط الاقتصادي. والثاني: يتعلق بأهمية توفير الدعم للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وبما يمكنها من التوسع في تلبية احتياجات سوق العمل من العمالة الماهرة والفنية، حيث لا تزال فرص التدريب المتاحة محدودة ودون الطموحات.

إضافة إلى البرامج أعلاه، تتولى المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني تنفيذ مجموعة من برامج التدريب المشتركة، منها:

- برامج التدريب المهني بالتعاون مع القطاعات العسكرية والتي بدأ تنفيذها عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، وتستوعب حالياً نحو ١٠ آلاف متدرب سنوياً.
- برنامج التدريب المهني لنزلاء السجون على الأعمال المهنية والفنية بالتعاون مع وزارة الداخلية، حيث تم إكمال إنشاء ما يزيد عن ٢٦ معهداً جديداً لهذا الغرض خلال خطة التنمية الثامنة.
- برنامج التدريب المشترك بين الغرف التجارية الصناعية في مناطق المملكة، وصندوق تنمية الموارد البشرية.
- برنامج الشراكات الاستراتيجية مع قطاع الأعمال الذي أفضى إلى توقيع عدد من الاتفاقيات لإنشاء معاهد تدريبية بلغ عددها ٢٢ معهداً في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨).
- برنامج التدريب التعاوني الذي يتضمن تخصيص فصل تدريبي واحد للتدريب التعاوني، متاح فيه الفرصة للمتدرب لمعايشة بيئة العمل. ويستفيد من هذا البرنامج سنوياً ما يزيد عن ٥٠ ألف من طلاب المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ومتدربيها.
- برنامج خدمة المجتمع، حيث يتم إقامة دورات تدريب وتأهيل لمختلف فئات المجتمع، وتدريب صيفي للطلاب، وقد استفاد من هذا البرنامج نحو ١٤٢٠٨٣ متدرباً خلال خطة التنمية الثامنة.

٢/٢/٣/٢٢ معهد الإدارة العامة

يختص التدريب في معهد الإدارة العامة برفع كفاءة موظفي الخدمة المدنية بما يكفل الارتقاء بمستوى الأداء الحكومي. وقد شهد نشاط التدريب في المعهد نمواً مطرداً خلال خطة التنمية الثامنة، إذ يقدم المعهد التدريب من خلال ١٥ مجالاً تحتوي على أكثر من ٣٠٠ برنامجاً تدريبي، وقرابة ٢٠ برنامجاً إعدادياً لتأهيل الخريجين الجدد من مراحل التعليم الثانوي والجامعي، و ٣٠ حلقة تطبيقية موجهة للقيادات الإدارية العليا في الأجهزة الحكومية، إضافة إلى برامج خاصة موجهة لبعض الجهات الحكومية لتلبية متطلبات لا تتوافر في برامج التدريب المخططة سنوياً، ويوضح الجدول رقم (٢/٣/٢٢) تطور الفعاليات المختلفة للمعهد خلال خطة التنمية الثامنة.

الجدول (٢/٣/٢٢)
نشاطات معهد الإدارة العامة
خطة التنمية الثامنة(*)

١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	البيان
٢٠٤٤	١٨٧٧	الملتحقون في البرامج الإعدادية
٤٥٩٢٠	١٦٧٧٧	الملتحقون في التدريب أثناء الخدمة
١٩٤٤	١٠٦٠	الملتحقون في البرامج الخاصة
٥	٦	عدد الندوات العلمية المعقودة
٦٤	٧٧	عدد الاستشارات المنفذة
٧	٥	عدد الأعمال العلمية المنفذة (البحوث العلمية والترجمة)

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.

المصدر: معهد الإدارة العامة.

٣/٢/٣/٢٢ التدريب في الجهات الحكومية

تتولى العديد من الجهات الحكومية تدريب منسوبيها في مجالات العمل لديها، ومن هذه الجهات (على سبيل المثال): الهيئة الملكية للجبيل وينبع، وزارة المياه والكهرباء، هيئة الطيران المدني، المؤسسة العامة للموانئ، الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، شركة أرامكو السعودية، والشركة السعودية للكهرباء. وقد بلغ إجمالي عدد المتدربين في تلك الجهات نحو ١٣٣,٥ ألف متدرب ومتدربة، في عام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)، وبلغ عدد الخريجين للعام نفسه نحو ١٢٨,٨ ألف خريج وخريجة.

٤/٢/٣/٢٢ التدريب في القطاع الخاص

يؤدي القطاع الخاص دوراً مهماً في تقديم خدمات التدريب التقني والمهني، حيث تقوم مؤسسات القطاع الخاص وشركاته بتقديم برامج تدريب مختلفة. وقد بلغ عدد معاهد ومراكز التدريب الأهلية ٩٩٤ معهداً ومركزاً في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) التحق بها نحو ٩٤١٥٨ متدرباً ومتدربة، كما بلغ عدد الخريجين خلال العام نفسه نحو ٥٦ ألف خريج وخريجة.

الصفحة

٣٩٤

٢٢/٣/٢٢ القضايا والتحديات

١/٣/٣/٢٢ الطاقة الاستيعابية

أدى تطور البنية الاقتصادية في المملكة إلى تزايد الحاجة إلى العمالة الوطنية المؤهلة تقنياً ومهنيًا، وارتفعت نتيجة لذلك وتيرة الإقبال على برامج التدريب التقني والمهني. إلا أن الإمكانيات المتاحة ونقص الطاقة الاستيعابية تحولان دون استيعاب جميع المتقدمين لتلك البرامج. لذا بلغت نسبة الاستيعاب من إجمالي المتقدمين لعام ١٤٢٩/٢٨ هـ (٢٠٠٨) نحو (٣٤٪) فقط من إجمالي المتقدمين للتدريب التقني للبنين، ونحو (٨٪) فقط من إجمالي المتقدمين للتدريب التقني للبنات، ونحو (٥١٪) من إجمالي المتقدمين الراغبين في الانضمام لبرامج التدريب المهني. وتشكل زيادة أعداد المتدربين وبما يتناسب مع الاحتياجات المتزايدة للقوى العاملة المهنية والتقنية أحد أبرز التحديات التي تواجه القطاع.

وتستهدف خطة التنمية التاسعة معالجة هذا التحدي من خلال اعتماد مشروعات لإنشاء كليات تقنية للبنين وتشغيلها، ومعاهد تقنية عليا للبنات، ومعاهد تدريبية مهنية للبنين في المحافظات والمدن الكبرى والتوسع في القائم منها وتطويرها. إضافة إلى التوسع في البرامج التدريبية المشتركة بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص.

٢/٣/٣/٢٢ نظام الفحص المهني

تبرز في قطاع العمل والتدريب الحاجة إلى تطوير الجودة النوعية في الممارسة المهنية، مما يتطلب إيجاد مقاييس وظيفية واضحة وآلية إجازة معترف بها. ولمعالجة ذلك سوف تركز خطة التنمية التاسعة على إيجاد نظام للفحص المهني، وعلى مساهمة القطاع الخاص ومشاركته في إقامة وحدات تتولى إجراء عمليات الفحص اللازمة، تحت إشراف المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني. وقد صدر توجيه مجلس الوزراء رقم (٣١٠٨/م ب) وتاريخ ١٤٢٦/٣/٤ هـ بالتأكيد على اختصاص وزارة العمل بالفحص المهني للعمالة الوافدة، لكون الوزارة الجهة المختصة بإقرار المؤهلات المهنية وتنظيم الفحص المهني لتلك العمالة. وبمقتضى ذلك صدر قرار معالي وزير العمل رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني رقم (١/٢٠٤) وتاريخ ١٤٢٦/٤/١٣ هـ المتضمن اعتماد الإطار العام للمؤهلات المهنية وتطبيق الاختبارات المهنية لإثبات مدى أهلية العمالة الوافدة وامتلاكها للمعارف والمهارات الضرورية في المجالات الفنية والمهنية التي تقتضيها طبيعة عملهم، مما يتطلب استصدار الأنظمة واللوائح التنفيذية اللازمة لتنظيم الفحص المهني

والترج المهني؛ وتصنيف المؤهلات المهنية الوطنية، واعتماد نظام وطني للتأهيل المهني؛ وبناء قاعدة بيانات للاختبارات المهنية؛ وتأسيس مراكز متخصصة وتشغيلها لتطبيق إجراءات الفحص المهني، ووضع آلية لاعتماد المؤهلات المهنية الخارجية وتنظيمها وتنفيذها.

٣/٣/٢٢ الاحتياجات الفعلية للتدريب

يعد عدم وجود بيانات مصنفة ومعتمدة للاحتياجات من العمالة من معوقات تحديد حجم التوسع المطلوب في الفرص التدريبية (حسب المهنة والمستوى)، ومن ثم عدم قدرة الجهات التدريبية على تحديد البرامج التدريبية للوفاء بحاجة الجهات المستفيدة. ويمكن في هذا المجال تحديد نوعين من الاحتياجات. الأول: ويتعلق باحتياجات سوق العمل من القوى العاملة التقنية والمهنية، والتي تتولى عملية تدريبها بشكل أساس المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني. والثاني: الاحتياجات التدريبية لموظفي الجهات الحكومية، ويتولى تلبية هذه الاحتياجات معهد الإدارة العامة. وهذا يتطلب تفعيل آليات تنسيق لتحديد الاحتياجات وبما يمكن الجهات التدريبية من أخذها في الحسبان عند إعداد خططها التدريبية. مما يتطلب توسيع قنوات التنسيق بين الجهات التدريبية المختلفة من أجل تلبية حاجة النشاط الاقتصادي من العمالة المدربة، والتوسع في إشراك القطاع الخاص في تحديد الاحتياجات التدريبية والارتقاء بمستوى إسهاماته في النشاط التدريبي، وصولاً إلى إعداد خطة وطنية للتدريب.

الصفحة

٣٩٦

٤/٣/٢٢ توقعات الطلب

تم إعداد توقعات الطلب على التدريب التقني والمهني استناداً إلى عدة عوامل أبرزها، توقعات النمو السكاني والأعداد الكبيرة المتوقع التحاقها ببرامج التدريب التقني والمهني. وتلبية هذا الطلب تستهدف المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني افتتاح نحو ٦٠ كلية تقنية وتجهيزها، و٣٩ معهداً تقنياً عالياً للبنات، و١٥٠ معهداً مهنياً صناعياً خلال خطة التنمية التاسعة تغطي جميع مناطق المملكة وتمتد إلى المحافظات والمراكز الإدارية. ويوضح الجدول (٣/٣/٢٢) خلاصة بتقديرات الطلب من برامج التدريب الأساسية للكليات التقنية والمعاهد العليا والمعاهد الصناعية التابعة للمؤسسة.

ويوضح الجدول (٤/٣/٢٢) توقعات الزيادة في أعداد أعضاء هيئة التدريب في الكليات التقنية ومعاهد التدريب التقني العالي للبنات والمعاهد المهنية الصناعية، وفقاً للزيادة المتوقعة في إجمالي المتدربين والمتدربات بنهاية خطة التنمية التاسعة.

الجدول (٣/٣/٢٢)

توقعات الطلب على برامج التدريب الأساسية للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
خطة التنمية التاسعة

إجمالي الخريجين والخريجات	إجمالي المتدربين والمتدربات	إجمالي المستجدين والمستجدات	إجمالي الفصول والورش	إجمالي وحدات التدريب	البرامج الرئيسية
٢٩٨٥٤	١١٧٠٠٠	٦٥٥٠٠	٥٨٥٥	١٤٦	١. سنة أساس الخطة ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)
٩٧٨٥٤	٣٢٣١٠٠	١٧٨٩٠٠	١٥٦٤٠	٣٩٥	٢. المتوقع بنهاية الخطة
٦٨٠٠٠	٢٠٦١٠٠	١١٣٤٠٠	٩٧٨٥	٢٤٩	٣. الزيادة المتوقعة في الخطة:
٣٥٤٠٠	١٣٦٤٠٠	٧٤٦٠٠	٥٥٩٨	٦٠	- الكليات التقنية
٦٥٠٠	٢٧٧٠٠	١١٣٠٠	٢٣٤٠	٣٩	- المعاهد العليا التقنية للبنات
٢٦١٠٠	٤٢٠٠٠	٢٧٥٠٠	١٨٤٧	١٥٠	- المعاهد المهنية الصناعية*

(*) ضمنها معاهد العمارة والتشييد والمعاهد المهنية في السجون.
المصدر: المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.

الجدول (٤/٣/٢٢)

توقعات الزيادة في أعداد أعضاء هيئة التدريب
خطة التنمية التاسعة

الوظائف الإدارية والإدارية المساعدة	أعضاء هيئة التدريس	البرامج الرئيسية
٣٩٠٠	٩٨٦٠	١. سنة أساس الخطة ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) *
٧٣١١	١٧٦٩٠	٢. إجمالي بنهاية الخطة
٣٤١١	٧٨٣٠	٣. إجمالي الزيادة المستهدفة في الخطة:
١٩١٣	٤٣٩٤	- الكليات التقنية
٧٤٨	١٧١٦	- المعاهد العليا التقنية للبنات
٧٥٠	١٧٢٠	- معاهد التدريب المهني الصناعي**

(*) الوظائف المعتمدة في الميزانية.

(**) ضمنها معاهد العمارة والتشييد والمعاهد المهنية في السجون.

المصدر: المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.

ويوضح الجدول (٥/٣/٢٢) توقعات أعداد المتدربين والمتدربات في برامج التدريب المشتركة الحكومية والأهلية وخدمة المجتمع، حيث يتوقع أن يبلغ معدل نموها السنوي المتوسط نحو (١٠٪) خلال خطة التنمية التاسعة.

الجدول (٥/٣/٢٢)

توقعات إجمالي المتدربين والمتدربات في برامج التدريب المشتركة الحكومية والأهلية وخدمة المجتمع
خطة التنمية التاسعة

المجموع السنوي	التدريب التعاوني المهني العسكري *	المجموع الفرعي	التدريب الأهلي	خدمة المجتمع	التدريب المشترك	العام المالي
١٢٨٧٥٠	٣٢٥٠	١٢٥٥٠٠	٩٠١٠٠	٢٧٣٠٠	٨١٠٠	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)
١٤٤٣٠٠	١٠٠٠٠	١٣٤٣٠٠	٩٦٤٠٠	٢٩٢٠٠	٨٧٠٠	١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠)
١٥٣٧٠٠	١٠٠٠٠	١٤٣٧٠٠	١٠٣١٠٠	٣١٣٠٠	٩٣٠٠	١٤٣٣/٣٢هـ (٢٠١١)
١٦٣٩٠٠	١٠٠٠٠	١٥٣٩٠٠	١١٠٤٠٠	٣٣٥٠٠	١٠٠٠٠	١٤٣٤/٣٣هـ (٢٠١٢)
١٧٤٦٠٠	١٠٠٠٠	١٦٤٦٠٠	١١٨١٠٠	٣٥٨٠٠	١٠٧٠٠	١٤٣٥/٣٤هـ (٢٠١٣)
١٨٦٢٠٠	١٠٠٠٠	١٧٦٢٠٠	١٢٦٤٠٠	٣٨٤٠٠	١١٤٠٠	١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)

(*) تقديرات ثابتة.

وبالنسبة للأنشطة التدريبية في مجال رفع كفاءة الموظفين في الأجهزة الحكومية،
يبين الجدول (٦/٣/٢٢) الأعداد المتوقعة للمتدربين حسب النشاط التدريبي.

الصفحة

٣٩٨

الجدول (٦/٣/٢٢)

الأنشطة التدريبية الرئيسية المخطط تنفيذها في معهد الإدارة العامة
خطة التنمية التاسعة

المجموع	١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)	١٤٣٥/٣٤هـ (٢٠١٣)	١٤٣٤/٣٣هـ (٢٠١٢)	١٤٣٣/٣٢هـ (٢٠١١)	١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠)	
أ- عدد المشاركين المخطط التحاقهم بالبرامج العليا:						
٤٧٥	٩٧	٩٦	٩٥	٩٤	٩٣	عدد الحلقات التطبيقية
٩٠١٥	١٨٤٥	١٨٢٤	١٨٠٣	١٧٨٢	١٧٦١	المشاركون في الحلقات
ب- عدد المتدربين المخطط التحاقهم في البرامج التدريبية:						
٢٢٠٢٩٠	٤٥٥٧٠	٤٤٧٨٤	٤٣٩٥٩	٤٣٣٥٠	٤٢٦٢٧	مجموع المتدربين
ج- عدد الدارسين المخطط قبولهم في البرامج الإعدادية:						
١٢٣٥٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٤٧٥	٢٤٥٠	٢٤٢٥	مجموع الدارسين

٥/٣/٢٢ استراتيجية التنمية

١/٥/٣/٢٢ الرؤية المستقبلية

تمكين المواطنين من الإسهام الفاعل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال توفير التدريب التقني والمهني بالجودة والكفاية التي يتطلبها سوق العمل، مع ضمان استخدام التقنيات الحديثة والأساليب المبتكرة في عمليات التدريب، وبما يكفل التجاوب مع متطلبات الاقتصاد القائم على المعرفة.

٢/٥/٣/٢٢ الأهداف العامة

- استيعاب أكبر عدد ممكن من الراغبين في التدريب التقني والمهني.
- تأهيل الطاقات البشرية الوطنية وتطويرها في المجالات التقنية والمهنية وفقاً لحاجة سوق العمل.
- تقديم البرامج التدريبية بالجودة والكفاية التي تؤهل المتدرب للحصول على الوظيفة المناسبة في سوق العمل أو التي تجعله قادراً على ممارسة العمل الحر.
- بناء شراكات استراتيجية مع قطاع الأعمال لتنفيذ برامج تدريبية تقنية ومهنية.
- تشجيع الاستثمار في التدريب التقني والمهني الأهلي.
- توثيق العلاقة والتكامل بين الجهات التعليمية والجهات التدريبية.
- التوسع في المجالات التدريبية المتقدمة الداعمة للخطط الوطنية، والمشاركة في برامج نقل التقنية وتطويرها.
- توفير احتياجات المناطق المختلفة من مراكز التدريب والتأهيل المهني في المجالات والتخصصات الملائمة لمشروعاتها التنموية، وبصفة خاصة مواقع المدن الاقتصادية الجديدة ومناطق التقنية.
- ربط الحوافز المقدمة للاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية) بمدى إسهامها في تدريب العمالة الوطنية وتأهيلها.
- الاستفادة القصوى من "اللجان الدولية الثنائية المشتركة" والمنظمات الدولية المتخصصة في تطوير برامج التدريب والتأهيل لتهيئة العمالة الوطنية للإسهام في التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة ومجتمع المعلومات.

٣/٥/٣/٢٢ السياسات

- التوسع في برامج استقطاب أعضاء هيئة التدريب المتميزين.
- تحقيق الانتشار الجغرافي بزيادة عدد الوحدات التدريبية للبنين والبنات في محافظات المملكة ومدنها وزيادة طاقتها الاستيعابية.
- التوسع في برامج التدريب على رأس العمل والتدريب المشترك.
- استثمار الإمكانات التدريبية المتاحة في الجهات الحكومية والأهلية عن طريق أسلوب الشراكة.
- دعم التوسع في برامج التدريب التقني والمهني.
- التوسع في تقديم برامج التدريب التقني والمهني لذوي الاحتياجات الخاصة.
- بناء المؤهلات المهنية الوطنية والفحص المهني وتنظيمها وتحديثها.
- تصميم برامج دورية تدريبية لأعضاء هيئة التدريب وتنفيذها.
- توفير بيئة محفزة ومساندة لأعضاء الهيئات التدريبية والإشرافية للتواصل مع سوق العمل والمختصين فيه.
- متابعة المتدربين من خلال قياس مستوى أدائهم في سوق العمل.
- استحداث برامج لتطوير تقنيات التدريب، والتدريب عن بعد، والتدريب الإلكتروني.
- تنفيذ دراسات استشرافية لتوجهات سوق العمل، والتطور التقني والمهني، والتقسيم المستمر للخطة الوطنية للتدريب التقني والمهني.
- متابعة التوجهات العالمية في مجال التدريب التقني والمهني والاستفادة منها.
- بناء شراكات استراتيجية مع جهات تدريبية داخلية وخارجية لتشغيل الوحدات التدريبية.
- التوسع في برامج خدمة المجتمع والتدريب المستمر.
- تعزيز التنظيمات الخاصة بالأمن والسلامة المهنية وتطبيقها في مواقع التدريب.
- حفز المتدربين نحو مزيد من التفوق والإبداع ورعاية المتميزين منهم ليصبحوا مدربي المستقبل.
- التنسيق مع الجهات التمويلية لدعم برامج التدريب الأهلي.
- إشراك القطاع الخاص في وضع لوائح وتنظيمات التدريب الأهلي.
- العمل على فتح المجال للمتميزين من خريجي الوحدات التدريبية لإكمال دراستهم في مؤسسات التعليم العام والعالي.
- بناء معايير لمؤهلات مهنية وطنية مبنية على احتياج الخطط الوطنية، تدعم التطور التقني والصناعي، وتحديثها.

٤/٥/٣/٢٢ الأهداف المحددة

- تحقيق زيادة في عدد المتحقيين والملتحقات لتصل إلى نحو ١٣٦ ألف متدرب في الكليات التقنية، ونحو ٢٨ ألف متدربة في المعاهد العليا التقنية للبنات، ونحو ٤٢ ألف في المعاهد المهنية، بنهاية العام الأخير من خطة التنمية التاسعة.
- تحقيق زيادة في عدد المتدربين والمتدربات المستجدين والمستجدات لتصل إلى نحو ٧٥ ألف متدرب في الكليات التقنية، ونحو ١١ ألف متدربة في المعاهد العليا التقنية للبنات، ونحو ٢٨ ألف في المعاهد المهنية، في العام الأخير من خطة التنمية التاسعة.
- تحقيق زيادة في عدد الخريجين والخريجات لتصل إلى نحو ٣٥ ألف خريج من الكليات التقنية، ونحو ٧ آلاف خريجة من المعاهد العليا التقنية للبنات، ونحو ٢٦ ألف خريج من المعاهد المهنية، في العام الأخير من خطة التنمية التاسعة.
- تدريب ما لا يقل عن ١١ ألف متدرب خلال خطة التنمية التاسعة في إطار البرنامج الوطني للتدريب المشترك.
- استمرار اللجان المتخصصة بالمراجعة الدورية للمناهج والتأكد من توافقها مع احتياجات سوق العمل.
- وضع نظام لتقويم أداء أعضاء هيئة التدريب واعتماد الترخيص المهني لهم.
- إكمال بناء معايير المهارات المهنية الوطنية وتطبيقها.

٦/٣/٢٢ المتطلبات المالية

- تبلغ المتطلبات المالية المخصصة لقطاع التدريب (المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، ومعهد الإدارة العامة) خلال خطة التنمية التاسعة (٢٦,٤) بليون ريال.

الصفحة

٤٠٢